التنمية المستقلة:

المفهوم – الاستراتيجيات ، المؤشرات ، النتائج

دراسة مقارنة في أقطار مختارة

عبد المنعم السيد علي * سعد حسين فتح الله **

ملخص

Independent Development: Concept, Strategies, Indicators & Outcomes - Comparative Study of Selected Countries

Independent development is considered as a process by which a country is capable of taking decisions relating to resource allocation and policy formulation relating to development. Two factors determine this capability: available human, natural, physical capital and technological resources, and the types of policies and their effectiveness in achieving objectives. Three types of indicators are selected: *capability* relating to availabilities; *eligibility* relating to policies adopted, and *independence* indicating outcomes of utilizing capabilities to take independent decisions. Four countries, differing in size, capabilities and orientations, were selected: Iraq and Egypt which applied an Arab socialist approach, followed by offering a larger role for the private sector, while the public sector still maintains a strong presence. China as a socialist regime and South Korea with its capitalist route, represent two divergent models. A number of indicators were investigated, given certain weights according to previous international and regional studies, or to measures estimated by some international organizations. It may be noted that different weights may lead to results different from those given in the present study.

*) أستاذ الإقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد

**) مدرس إقتصاد، كلية نقابة المعلمين،بغداد.

منهج الدراسة:

لم يتبلور مفهوم التنمية بشكل واضح ودقيق إلا في خمسينيات القرن الحالي، بعد أن إستقلت مجموعة كبيرة من الدول النامية من السيطرة الإستعمارية، وحاولت تغيير واقعها المتخلف في جميع جوانبه الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية، فضلا عن تغيير المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية المختلفة.

ومع كل ما تحقق من إنجازات في العديد من هذه البلدان، إلا أن إرتباطها بالسوق العالمية للرأسمالية إزداد قوة، وبقيت معظمها تابعة تدور في فلك الدول الرأسمالية المتقدمة، تجهزها بالمواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة وتصرف منتجاتها الصناعية، كما أصبح البعض الآخر منها مجالا رحبا للإستثمار الأجنبي أو لاستقدام بعض الصناعات المتقادمة التي **تستخدم تكنولوجيا غير متطورة** وملوثة للبيئة. ولم يؤد كل هذا إلا إلى تطوير جزء صغير من الإقتصاد المحلي، وهو الجزء المرتبط بالسوق الرأسمالية، وزاد من تخلف الأجزاء الأخرى منه مما عمق من تخلف هذه البلدان ولم يخرجها من دائرة التبعية.

وبرزت بعض التجارب التنموية في جنوب وجنوب شرق آسيا وحققت إنجازات متقدمة في نقل المجتمعات في هذه البلدان إلى مصاف الدول المتوسطة التطور والمتطورة صناعيا، إضافة إلى التجارب التنموية في بعض الأقطار العربية التي إستهدفت تحقيق تنمية مستقلة، وقدمت دونها تضحيات كبيرة، إلا أنها لم تتمكن من إنجازها بالمستوى الذي كانت تستهدفه، خاصة في تلك الأقطار التي تعتمد على تصدير سلعة أولية وحيدة تشكل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي ومن إجمالي صادراتها.

وتحاول الدول الرأسمالية المتقدمة في الوقت الحاضر، بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي، فرض سيطرتها على الدول النامية التي لا زالت تنازع من أجل الإستقلال الإقتصادي، والعيش بحرية وتحقيق التطور في المجالات كافة. وتوضحت السياسة الجديدة للدول المتقدمة بالعودة إلى استعمال القوة لإجبار البلدان النامية التي تحاول الانفلات منها للتخلي عن محاولاتها هذه مهما كانت أهدافها، سواء كانت محلية بحتة تتصل بتحقيق قوة إقتصادية ذاتية، أو كانت لها مصالح إقليمية تسعى لتحقيقها؛ مع العلم أن هناك دولا عديدة إستطاعت أن تعزز قوتها العسكرية إبان الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والإشتراكي، وبدعم منهما بشكل مباشر وغير مباشر.

وتسعى الدول الرأسمالية المتقدمة الآن إلى تفتيت الدول الكبيرة إلى دويلات صغيرة تسهل السيطرة عليها وإخضاعها، من خلال إثارة النعرات القومية والدينية والطائفية وغيرها. كما أنها تجتهد في تعميق التفاوت الإقتصادي والإجتماعي والثقافي بين المجموعتين المذكورتين من الدول.

إن التحليل الحالي سينظر إلى التنمية المستقلة على أنها عملية تقوم على مدى قدرة البلد في اتخاذ قرارات مستقلة في مجال التصرف بالموارد، وفي اتخاذ السياسات الإقتصادية والأسلوب التنموي المتبع فيه. وتتحدد هذه القدرة بعاملين رئيسيين هما: **الإمكانات** البشرية والطبيعية والمادية الرأسمالية والتقنية المتوفرة لديه، و**نوعية السياسات** ومدى فعاليتها في الوصول إلى النتائج المستهدفة منها. فهناك إمكانات بشرية وطبيعية مختلفة، إتبعت سياسات إقتصادية متنوعة لإستغلالها، للوصول إلى نتائج إقتصادية واجتماعية محددة. ووفقا لهذا سيتم تقسيم المؤشرات التي ستختار للحكم على بعض التجارب التنموية على ثلاث مجموعات رئيسية هي **مؤشرات الإمكانية** التي تتصل بالإمكانات المتاحة في كل دولة، و**مؤشرات التأهيل** التي تتعلق بالسياسات الإقتصادية المتبعة فيها، وأخيرا **مؤشرات الإستقلال** التي توضح **النتائج المتحققة** من إستغلال الإمكانات المتاحة **في مجال تعزيز القدرة على إتخاذ القرار** الإقتصادي والإجتماعي المستقل.

وقد تم إختيار أربعة بلدان مختلفة من حيث الحجم والإمكانات وطبيعة التوجهات الأساسية فيها، شملت كلا من العراق ومصر، باعتبارهما من الأقطار العربية التي حاولت تحقيق الإستقلالية باتباعها أسلوبا عربيا للإشتراكية حينا، وانتقالها إلى أسلوب أو نظام السوق الحر، أو من خلال إعطاء مجال أكبر للقطاع الخاص في النشاط الإقتصادي إلى جانب الدور الواسع الذي لا زال يقوم به القطاع العام.

أما البلَدان الآخران فهما الصين الاشتراكية في جانب، وكوريا الجنوبية التي تبنت النموذج الرأسمالي في جانب آخر، كمثلين على نمطين إقتصاديين متناقضين تماما، أحدهما إشتراكي المنحى تماما، وثانيهما رأسمالي الاتجاه أساسا.

إن هذا البحث ما هو إلا محاولة لتقويم الإنجاز التنموي المستقل في بعض البلدان النامية، هذا الإنجاز الذي يتصف بكونه عملية مستمرة ومترابطة. وإن تحقيق أي مستوى منه يدل على تقدم معين يرتبط بما سيتم تحقيقه في الفترات اللاحقة؛ ولا يجب النظر إليه على أنه قصور في إنجاز المستوى الكامل من الإستقلال التنموي الذي لم تتمكن أي دولة في العالم، نامية في الأقل، من بلوغه لحد الآن.

وتجدر الاشارة إلى أن هذه المحاولة إستندت إلى مؤشرات مختارة تم ربطها من خلال أوزان محددة مختارة وفقا لدراسات دولية وإقليمية ومحلية سابقة، أو وفقا لمقاييس عالمية معتمدة في بعض المنظمات الدولية، وعلى هذا الأساس فإن تغيير المؤشرات أو الأوزان قد يوصل، غالبا، أي باحث آخر، إلى نتائج مغايرة للنتائج التي توصل إليها هذا البحث.

إن موضوعا مهما وحيويا كهذا، يخضع لنقاشات حادة ومتنوعة تختلف باختلاف الأساس الايديولوجي للباحثين، واختلاف مناحلهم الفلسفية في مجال النظرية الإقتصادية.

وعلى ذلك فالتوصل إلى أساس موحد للتقويم يكاد يكون مستحيلا بين باحثين ينظر كل منهم للموضوع من زاوية مختلفة. ويعني ذلك أن الموضوع إجتهادي إلى حد كبير. ولكنا حاولنا أن نكون موضوعيين ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، مبتعدين عن الأحكام الذاتية، وملتزمين بقواعد البحث العلمي التي تستدعي الموضوعية في الحقائق والحيادية في الأحكام، وجاعلين من نتائج السياسات المتبعة أساسا لما أصدرناه من تلك الأحكام استنادا إلى مدى ما تحقق من التنمية المستقلة المستهدفة.

مفهوم التنمية المستقلة:

يمكن اعتبار بول باران رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابه الشهير الإقتصاد السياسي للتنمية، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الإقتصادي، بشكليه الفعلي والمتاح، وإستغلاله أفضل إستغلال ممكن، بدءا بقطع قنوات استنزافه الخارجية، وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الإجتماعية منخفضة الدخل، والتي تمثل النسبة العظمي من المجتمع. كما أكد على القضاء على كل أشكال الإستهلاك الترفي المقلد للإستهلاك في الدول المتقدمة، والذي يعد من أبرز مظاهر التبذير للفائض الإقتصادي الفعلي. كما حصل هذا التبذير في ظل سيادة العلاقات الإقطاعية في أوروبا التي امتدت قرونا عديدة. وركز على العوامل الخارجية في إحداث التبعية والتخلف، وقصر معالجاته على قطع أوتار هذه العوامل مع انحيازه إلى النموذج غير الرأسمالي في التنمية لتحقيق هدف الإستقلال التنموي(١).

وخرج من "معطف" باران إقتصاديون عديدون في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بل وحتى في أوروبا، حاولوا تطوير تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة، أجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور اللارأسمالي؛ بل أكد بعضهم على استحالة تطبيق النموذج الرأسمالي في التطور في ظل النظام الإقتصادي العالمي السائد، وأن تطبيقه سيؤدي إلى تطوير التخلف بدلا من التنمية؛ في حين أكد آخرون على أن التطور الرأسمالي والاستفادة من التطور التكنولوجي في البلدان الرأسمالية المتقدمة أو العمل ضمن التقسيم الدولي للعمل تعد من الضرورات الأساسية للتنمية في البلدان النامية(٢).

وساهم بعض الإقتصاديين العرب في تطوير مفهوم التنمية المستقلة، سواء في كتاباتهم أو أبحاثهم أو ندوات أقاموها حاولوا فيها التوصل إلى مفهوم محدد لها. وتأثرت معظمها بالأفكار التي انتشرت في أمريكا اللاتينية وبعض دول أوروبا الشرقية، وإن حاول البعض ايجاد أسس تحليلية جديدة من خلال مناقشة الآراء والأفكار المطروحة بشكل علمي دون أخذها بشكلها الجامد. وقد انقسم المهتمون بهذا الموضوع إلى قسمين، أحدهما يؤيد إمكانية التطور الرأسمالي في إحداث التنمية المستقلة، والآخر يرفض هذه الإمكانية ويميل إلى جانب التطور اللارأسمالي(٣).

ورغم عدم تبلور مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات هؤلاء الإقتصاديين، إلا أن غالبيتهم يتفق على أنها تتمثل في إعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده، مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك. ويفترض هذا التغيير الإرادي المقصود، الذي يحرر البلد من التبعية والإستغلال، وما يرتبط بهما من جهل ومرض وفقر. وبالتالي فإن مفهومها يتعدى الجانب الإقتصادي إلى الجوانب الإجتماعية والسياسية أيضا، مع إهتمام خاص بالقرار المستقل المتعلق بكيفية استخدام الموارد المحلية وأسلوب التعامل مع العالم الخارجي، فضلا عن أهمية المشاركة الديموقراطية في اتخاذ وتنفيذ القرارات، مع الحفاظ على المبادرات الفردية ولكن دون أن تكون لها تأثيرات سلبية على مجمل العملية التنموية(٤).

لقد أثبتت تجارب بعض البلدان النامية التي حققت إنجازات مثيرة في التنمية الإقتصادية، كبعض دول جنوب وجنوب شرق آسيا، أن لتدخل الدولة في تنظيم الأجهزة الإقتصادية وتسييرها دورا فاعلا، يعد من أهم أسباب إنجازها المتميز هذا. ومن هنا سيكون من المسلم به هو ضرورة تدخل الدولة في الإقتصاد الوطني؛ ولكن يجب إيجاد علاقة ما بين مدى هذا التدخل والشروط الأخرى اللازمة لإنجاز التنمية المستقلة، أي وضع حدود للتدخل تضمن نجاح التنمية وتحقيقها للإستقلال وتكوين القدرات الذاتية للأفراد في إستغلال المواد المحلية دون إعتماد على الخارج إلا بما يصعب توفيره محليا، مع ضرورة إيجاد السبيل لتفاعل كل من الكفاءة الإقتصادية لنشاط الدولة الإقتصادي وتوفيرها الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للأفراد، وبين الكفاءة الإقتصادية للنشاط الخاص وتحقيقه العدالة الإجتماعية والرفاهية لأفراد المجتمع. وأثبتت هذه التجارب أيضا، أن الحجم الكبير والإمكانات الواسعة شرط ضروري ولكنه غير كاف للوصول إلى التنمية المستقلة، إذ يجب السيطرة على الفائض الإقتصادي بشكل فاعل، وتوجيه إستخدامه بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وهنا تلعب السياسات التي تضعها الدولة دورا رئيسيا في ذلك، من خلال مدى تساهلها مع الإستثمارات الأجنبية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وكيفية توجيهها نحو القطاعات الإقتصادية المختلفة، ومدى وضوحها وإستقرارها ومرونتها بما يلائم مرحلة التطور الإقتصادي التي يمر بها البلد. وهذا يرتبط بطبيعة التركيبة الإجتماعية للفئات الحاكمة، ومدى إرتباط مصالحها بمصالح الطبقات والفئات المسيطرة في الدول المتقدمة، ومدى تمثيلها للغالبية العظمى من أفراد المجتمع. كما لا يجب إغفال طبيعة البلدان المجاورة للبلد المعني وطبيعة العلاقات التي تربطه بها، ومدى تأثير السياسات الإقتصادية المتبعة فيها في السياسات الموضوعة فيه إذ أنها تؤثر بهذا الشكل أو ذاك، في تحديد الاقتراب أو الابتعاد من إمكانية تحقيق التنمية المستقلة(٥).

إن التنمية لا يمكن أن تكون مستقلة إذا لم تتوجه نحو الداخل من أجل إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتغيير نمط الإستهلاك بما يتلاءم ومتطلبات كل مرحلة من مراحل بنائها وفقا للتميز الحضاري لكل بلد من البلدان. فالإستناد إلى التراث الحضاري للبلد، وإستمداد القيم الصالحة منه، والإستفادة من الخبرة التاريخية في التطور الحاصل في الماضي، هي كلها من أساسيات نجاح الإستقلال التنموي في البلدان النامية التي نشأت الحضارة في بعضها، كالعراق ومصر والصين وغيرها.

إن مفهوم الإستقلالية يرتبط بفصل، أو في الأقل تخفيف، أثر العوامل الخارجية على الإقتصاد المحلي، وبتمكن البلد من الإعتماد على موارده المحلية في تحقيق التنمية. وبالتالي كلما إزدادت هذه القدرة، خطا معها المجتمع خطوة أبعد في طريق التنمية المستقلة. وبمعنى آخر كلما كانت العوامل المحددة للعرض والطلب المحليين محلية، تمكن المجتمع من وضع خطاه على طريق الإستقلال التنموي مع التركيز على أهمية العمل على فك الإرتباط بالخارج والسيطرة على الفائض الإقتصادي المتحقق فيه، وتوجيهه بالشكل الذي يعزز من قدرته على الاستمرار في هذا الطريق الصعب(٦).

إن طبيعة التوجه الفكري، والفلسفة الإجتماعية للدولة، سواء كان رأسماليا أو لارأسماليا، سيحدد الكيفية التي يندفع بها المجتمع نحو تحقيق هدفه المنشود في الإستقلال التنموي من خلال مجموعة السياسات الإقتصادية والإجتماعية المتبعة، على أن يؤخذ بعين الاعتبار أهمية إستقرارها ومرونتها بما يضمن خلق الجو الإجتماعي والسياسي الملائم للإستمرار في تقدم المجتمع لإنجاز هدفه المنشود، الذي لا يمكن تحديده بنقطة معينة يمكن أو لا يمكن بلوغها؛ ولكنه عبارة عن خط متواصل تتفاوت على مساره الدول المختلفة.

ويمكن إقتراح التعريف التالي **للتنمية المستقلة:**

"أنها تلك العملية التي تتضمن تحليلا ديناميكيا بعيد الأمد، يتناول بالتغيير كافة حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الإجتماعية والعلاقات البنيانية؛ على أن يجري التقويم وفق الإنجاز النسبي لكل حالة ضمن أبعاد التحول الضرورية، وبما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن التكامل الاقليمي أو القومي، وبما يؤمن إستقلالية القرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي بعيدا، قدر الإمكان، عن أي تأثيرات خارجية".

إستراتيجية التنمية المستقلة:

دفع الفشل في تحقيق الأهداف الرئيسية لعملية التنمية الإقتصادية في البلدان النامية إلى التفكير الجاد في إستراتيجية بديلة، تنطلق من الإعتماد على الذات كأساس لا بد منه

لإنجاحها، وذلك من خلال السيطرة على الموارد المتاحة للمجتمع وتسخيرها لبلوغ أهدافه، والقدرة على إتخاذ قرار مستقل فيما يتعلق بنمط وشكل إستخدامها. ولا يعني هذا الإنعزال عن العالم الخارجي، بل يفترض مراعاة عزل التأثيرات الخارجية السلبية على الإنتاج والإستهلاك المحليين، وذلك بتغيير نمط التجارة الخارجية للبلد النامي تغييرا جذريا، مع إعادة تحديد الأولويات في توزيع الموارد المتاحة بما يلبي الإحتياجات الأكثر الحاحا للأفراد، والتأكيد على أن يكون إنتاجها محليا قدر الإمكان(٧).

إن الإعتماد على الذات في ظل النظام الدولي السائد حاليا يعني فك إرتباط الدولة النامية بالعالم الرأسمالي المتقدم، والذي يعد أمرا ضروريا لتحرير فائضها الإقتصادي. المستنزف بأشكال التبادل اللامتكافئ، وسيطرة الشركات متعدية الجنسية على الإقتصاد العالمي، وبالسياسات الاصلاحية التي تدعو لها بعض المنظمات الدولية المسيَّرة بمصالح الدول المتقدمة. هذا الإنفكاك، أو الإنسلاخ كما يسميه البعض، أصبح عنصرا هاما من عناصر الاستراتيجية البديلة للتنمية، والتي يمكن تحديدها بما يأتي(٨):

١- قطع العلاقات التي تعمّق تبعية البلدان النامية، والتي تنحصر في الآليات النقدية والمالية للنظام العالمي، ونقل التكنولوجيا، وتحويلات رأس المال أو غيرها.

٢- الإستغلال الأمثل للموارد المحلية وإعادة توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية التي تلبي إحتياجات السكان الأساسية، بدلا من توجيهها نحو القطاعات التي تلبي الطلب الخارجي.

٣- التكامل بين القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين، الزراعة والصناعة، بالشكل الذي يعمّق من الإرتباطات الخلفية والأمامية بينهما، ويعزز تطويرهما دون اللجوء إلى الخارج قدر الإمكان.

٤- وضع السياسات الخاصة بتفادي الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الوطني وتصحيحها بما يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة من عملية التنمية الإقتصادية.

٥- زيادة فعالية المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية على جميع المستويات، كضرورة جوهرية، وواحدة من الإحتياجات الأساسية للأفراد في الوقت نفسه للقضاء على الفقر والتخلف بأسرع وقت ممكن.

٦- تعزيز التعاون مع الدول النامية الأخرى التي تشترك في أهدافها العامة، وهنا تتحول هذه الاستراتيجية إلى الإعتماد الجماعي على الذات الذي يساعد على توسيع الحجم الإقتصادي للبلدان الصغيرة، ويسهل مواجهة العديد من العقبات التي تقف في وجه تطبيق الإعتماد على الذات بشكل منفرد.

وبرزت الدعوة إلى الإعتماد الجماعي على الذات بسبب صغر حجم الكثير من البلدان النامية، وافتقارها إلى العديد من الموارد التي تشكل أساسا ضروريا للعملية

التنموية ولتلبية الإحتياجات الأساسية لسكانها كما برزت ضرورتها من أجل تحسين النظام الإقتصادي العالمي وجعله أكثر إستجابة لمتطلبات المجتمعات النامية. وتبرز أهمية التعاون في المجالات كافة من زراعة وصناعة وتكنولوجيا، بل حتى في المجالات الدفاعية المشتركة، مع تقوية الوضع التساومي لها مع الشركات متعدية الجنسية، وتقوية صوتها في المنظمات الدولية من أجل إتخاذ القرارات التي تستجيب لمصالحها، هذا إلى جانب التعاون في المجالات الاعلامية الذي يقلل من إعتمادها على الوكالات الأجنبية ذات الطابع الإحتكاري الذي أدى إلى تشويه القيم والسلوكيات المختلفة في المجتمعات النامية.

أما شروط فك الإرتباط، فقد إختلف الإقتصاديون في تحديدها، فهي تمثل بالنسبة للبعض منهم سيطرة الدولة النامية على مواردها الطبيعية، وتسييرها لعملية الإنتاج والتبادل ذاتيا بالشكل الذي يؤدي إلى إحتفاظها بالفائض الإقتصادي المتولد محليا، والذي يتطلب تعاون جميع أفراد المجتمع المستفيدين منه وإصرارهم على تنفيذه وإنجاحه، إلى جانب تغيير أسلوب التنمية بما يخدم ضرورات السكان الأساسية ويمكن إعتماد الشروط التالية لفك الإرتباط والسيطرة على الفائض الإقتصادي المتولد محليا(٩).

١- السيطرة على إعادة تكوين قوة العمل بالإستناد إلى تحقيق تنمية زراعية تمد السوق بفائض كاف لحين الوصول إلى إنتاج واسع للسلع الإستهلاكية اللازمة لهذه العملية.

٢- السيطرة على السوق المحلية، وتخصيص الإنتاج المحلي لها، مع توفير المستلزمات التي تؤهل البلد للدخول في المنافسة الدولية في قطاعات معينة.

٣- السيطرة على تمركز الفائض المالي بخلق مؤسسات وطنية في الميادين المالية مستقلة عن الشركات متعدية الجنسية، وتطويرها بما يمكنها من توجيه إستخدام المدخرات لتطوير القدرة الإنتاجية للبلد.

٤- السيطرة على الموارد المحلية، وتوفير القدرة الذاتية لإستغلالها، وإتخاذ القرار المتعلق بالمفاضلة بين إستغلالها في الوقت الحاضر أو في المستقبل.

٥- السيطرة على التكنولوجيا، وخلق القدرة على إعادة إنتاجها وصيانتها دون إستمرار الحاجة إلى إستيرادها من الخارج. ويمكن الإستفادة من التطور التكنولوجي في الدول الأخرى، مع إتخاذ السياسات الكفيلة بإيجاد أسس تطويرها محليا وتطويعها لظروف المجتمع وملاءمتها للأساليب الإنتاجية المتبعة فيه.

أما مجالات التعاون بين البلدان النامية فهي كثيرة، ويمكن حصرها بما يأتي(١٠):

١- التنسيق لايجاد صيغ بديلة مناسبة لإعادة جدولة الديون الخارجية غير تلك المعمول بها في الوقت الحاضر.

٢- زيادة التبادل التجاري البيني من خلال تطوير الأساليب التجارية والمالية المختلفة سواء كانت ثنائية أو ثلاثية أو جماعية.

٣- إتخاذ موقف موحد بشأن الحوار مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول المتقدمة لإعادة النظر في السياسات والاجراءات الكفيلة بالاصلاح الإقتصادي في الدول النامية.

٤- إتخاذ موقف موحد لإيقاف حالة عدم الإستقرار في النظام النقدي والمالي الدولي.

مؤشرات التنمية المستقلة:

حاول إقتصاديون عديدون وضع بعض المؤشرات الأحادية والمركبة، الإقتصادية وغير الإقتصادية، لقياس مدى التطور الحاصل في بلدان العالم كافة مع التركيز على المقارنة في مدى الإنجاز المتحقق في كل من مجموعتي البلدان النامية والدول المتقدمة وفقا لهذه المؤشرات للتوقف على حجم الفجوة بينهما وبالتالي تأشير ضرورة سعي البلدان النامية إلى تطوير إنجازها في التقدم والتنمية.

ومن أهم هذه المحاولات تأتي دراسة إيرما أدلمان وسينثيا موريس(١١) وشينري(١٢)، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الإجتماعية(١٣) وغيرها من دراسات المنظمات الدولية والإقليمية، والتي أجمعت كلها على ضرورة تبني مؤشرات متعددة في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها، مع أهمية إعتماد التحليل في المديين القصير والطويل، وتقسيم البلدان حسب المراحل التي قطعتها في تطورها الإقتصادي والإجتماعي. كما أكد بعضها على أهمية الإعتماد على النفس في التنمية في البلدان النامية وضرورة التعاون بين الدول المتقاربة في مستويات تطورها الإقتصادي لتحقيق التطور المنشود.

أما على صعيد المحاولات في الوطن العربي فقد كانت متعددة أهمها محاولة الدكتور نادر فرجاني(١٤) لتحديد بعض مؤشرات التبعية الإقتصادية التي ركز فيها على المؤشرات الإقتصادية إلى جانب مؤشر للمشاركة الشعبية وتطور الديموقراطية في الوطن العربي. وتوصل إلى إستنتاج رئيسي مفاده أن التنمية بمعناها الحضاري لم تتحقق في أي بلد عربي ولا يمكن تحقيقها إلا في ظل الوحدة العربية. كما وضع الدكتور يوسف صايغ(١٥) عددا من المؤشرات المتنوعة بالإعتماد على المصادر الصادرة من الأمم المتحدة بشكل كبير، وعلى دراسة أدلمان السابقة في وضعها.

ولعل أهم المحاولات في هذا الصدد هي محاولة الدكتور ابراهيم العيسوي(١٦) في تحديد عدد من المؤشرات لقياس الإنجاز التنموي في البلدان العربية، والإستفادة منها لقياس التبعية في بعض الأقطار المختارة في الوطن العربي. وكانت محاولة إجتهادية، حدد فيها المؤشرات المختلفة، ووضع الأوزان الخاصة، بها مع شمولها لفترة طويلة

للبلدان المختارة. هذا بالإضافة إلى محاولة الدكتور علي نصار(١٧) التي لا تختلف كثيرا عن المحاولات السابقة؛ ومحاولة الدكتور محمد هشام خواجكية في تحديد بعض مؤشرات الإستقلال في الإقتصاد السعودي(١٨)؛ ثم محاولة الدكتور محمود عبد الفضيل لإعتماد مؤشرات خاصة بنوعية الحياة في البلدان العربية ومحاولة تعميمها على بعض البلدان حسب ما يتوفر من بيانات.

أما المؤشرات التي سيتم إعتمادها في هذا البحث فسيتم تقسيمها على ثلاثة محاور رئيسية كالتالي:

المحور الأول – مؤشرات الإمكانية:

وتشمل المؤشرات التي تبين مدى إمكانية البلد النامي إتباع طريق التنمية المستقلة. وتنحصر في توضيح قدرات البلد وظروفه الذاتية المختلفة التي يمكن أن تساعده أو تعيقه في تحقيق الإستقلال التنموي وتشمل:

١- الموقع الجغرافي
٢- الحجم
٣- وفرة وتنوع الموارد الطبيعية
٤- التقارب الحضاري والإجتماعي للسكان

المحور الثاني – مؤشرات التأهيل:

وتشمل المؤشرات التي تؤهل البلد لتحقيق التنمية المستقلة، والتي يمكن تسميتها بمؤشرات الإنطلاق نحو التنمية المستقلة. وتنحصر في إحداث التغييرات الهيكلية في الإقتصاد الوطني لتصحيح الإختلالات المزامنة له، وكذلك تصحيح هيكل السكان والقوى العاملة، فضلا عن تعديل أساليب توزيع الدخل، وتطوير نوعية حياة الفرد وصولا إلى مجتمع أكثر تطورا يمكنه الإعتماد على نفسه في توفير متطلبات تطوره وتشمل هذه المؤشرات:

١- التغيرات في هيكل الإنتاج والإنتاجية
٢- التغيرات في هيكل السكان والقوى العاملة
٣- التطور في نوعية الحياة .
٤- العدالة في توزيع الدخل والثروة
٥- التقنية والبحث العلمي
٦- مدى فعالية نشاط الدولة الإقتصادي
٧- التغير في نمط الإستهلاك

المحور الثالث – مؤشرات الإستقلال:

وتشمل المؤشرات المحددة لمدى إستقلالية عملية التنمية الإقتصادية في البلد المعني. وسيتركز الإهتمام على المؤشرات الإقتصادية دون غيرها، لتوفر إمكانية قياسها كميا من جهة، ولأنها توفر المحور الأساسي الذي تهتم به هذه الدراسة من جهة أخرى. وتتضمن:

١- مؤشر الفجوة الداخلية

٢- مؤشرات الفجوة الخارجية، وتشمل:

أ) مؤشر الانكشاف التجاري

ب) مؤشر نسبة الصادرات إلى الإستيرادات

ج) مؤشر التوزيع الجغرافي للصادرات والإستيرادات

د) مؤشر التوزيع السلعي للصادرات والإستيرادات

٣- مؤشر الدين الخارجي

٤- مؤشر الأمن الغذائي

٥- مؤشر التبعية الصناعية، ويتضمن:

أ) مؤشر الإستيرادات الإستثمارية / إجمالي الإستثمار

ب) مؤشر مدى الإعتماد على المشاريع الجاهزة ورأس المال الأجنبي

٦- مؤشر العلاقات الخارجية، ويشمل:

أ) مؤشر العلاقة مع المنظمات الدولية

ب) مؤشر العلاقة مع البلدان النامية

إلى جانب هذه المؤشرات توجد مؤشرات أخرى مهمة جدا ولا يمكن إغفالها، لما لها من تأثير بالغ على إستقلال عملية التنمية الإقتصادية؛ منها مؤشر الأمن القومي، ومؤشر الإستقلال الثقافي والفكري. ولكن إمكانية قياسهما صعبة جدا، إذ لا تتوفر المعلومات الدقيقة والكافية عنهما. وبالتالي فإن إدراجها ضمن المؤشرات سيصبح عملية صعبة لا يمكن تحقيقها.

وسيتم الإعتماد على ما وفرته الدراسات السابقة التي تمت الإشارة إليها، ودراسات أخرى إقليمية وفردية عن دول مختلفة، في تحديد الأوزان لكل مؤشر من المؤشرات المقترحة، ومن ثم جمع هذه الأوزان لتحديد مؤشر موحد في كل مجال، ثم إعطاء أوزان لكل مجال من المجالات الثلاثة المقترحة لاستخراج مؤشر نهائي لقياس التنمية المستقلة في البلدان المختارة.

أولا : مؤشرات الإمكانية:-

١- الموقع الجغرافي:

تأتي معرفة أهمية الموقع الجغرافي من مدى الحساسية التي يتسم بها من جهة، ومن إطلال الدولة على البحار والمحيطات التي تضمن لها إمكانية التعامل التجاري مع الخارج بشكل أفضل من الدول المغلقة؛ إضافة إلى قوة العلاقة مع الدول المجاورة ومدى قوة هذه الدول عسكريا وإقتصاديا مقارنة بالدول محل الدراسة، من جهة أخرى، أما الأوزان المعتمدة فستكون كالتالي:-

٨٠ - ١٠٠ ٪ للموقع الممتاز الذي تتوفر فيه الشروط كافة

٦٠ - ٨٠ ٪ للموقع الجيد الذي يفتقر إلى احدى هذه الشروط

٤٠ - ٦٠ ٪ للموقع المتوسط الذي لا تتوفر فيه جميع هذه الشروط بالشكل المطلوب

٢٠ - ٤٠ ٪ للموقع الضعيف الذي لا تتوفر فيه اثنان منها

أقل من ٢٠ ٪ للموقع الضعيف جدا الذي تنعدم فيه المتطلبات المذكورة كلية

وإستنادا إلى ذلك جاء ترتيب الدول المختارة حسب هذا المؤشر كالتالي:

الدولة	إمكانية الإستقلال ٪	٪ من الموقع الأمثل	وصف الموقع
العراق	٢٠ - ٤٠	٣٠	ضعيف
مصر	٤٠ - ٦٠	٥٠	متوسط
كوريا الجنوبية	٤٠ - ٦٠	٥٠	متوسط
الصين	٦٠ - ٨٠	٧٠	جيد

فالعراق دولة مغلقة تقريبا، وعلاقاتها بجيرانها لم تكن جيدة، خاصة مع ايران وتركيا، طيلة عقود طويلة. أما مصر فلها منفذ على البحر المتوسط وآخر على البحر الأحمر، وتبقى مسألة جوارها للكيان الصهيوني مسألة تحدد من جودة موقعها.

أما كوريا الجنوبية فهي شبه جزيرة محاطة بالبحار ولا تحدها إلا كوريا الشمالية من الشمال والتي تتسم العلاقات بينهما بالعداء إلى حد الاقتتال مع سوء علاقاتها بالصين القريبة منها أيضا.

أما الصين فإنها دولة كبيرة محاطة بدول أصغر منها بكثير، باستثناء الإتحاد السوفيتي السابق، كما أن لها منافذ متعددة على البحار العديدة التي تحيط بها مما يجعل موقعها جيدا مقارنة بالدول المختارة الأخرى.

٢- الحجم:

سيتم إعتماد الحجم الأمثل (مساحة وسكانا) للدولة بأخذ متوسط حجم مجموعة من الدول المتقدمة إقتصاديا - باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية - والتي قطعت شوطا في تحقيق الإستقلال. وقد قدّر هذا الحجم بـ ٣٠٠ ألف كم٢ مساحةً، و ٥٥ مليون نسمة سكانا في عام ١٩٨٧(١٩). وسينسب حجم الدولة المختارة إلى هذا الحجم الأمثل لاستخراج نسبة ما يتيحه لها حجمها من إمكانية الإستقلال. وهذا لا يعني أن الحجم محدد رئيسي من محددات الإستقلال، إذ أن هناك دولا كلوكسمبورج وسويسرا والدنمرك تعد بلدانا مستقلة رغم صغر حجمها مقارنة بالحجم الأمثل المقترح. ولكن الحجم يبقى أحد المحددات التي تؤثر في إمكانية تحقيق الإستقلال. فالدول الأكبر لها قدرة أكبر في الإعتماد على نفسها من الدول الأصغر حجما.

ويبين الجدول التالي قياس هذا المؤشر في الدول المختارة:

إمكانية الإستقلال كما يتيحها حجم الدولة في العام ١٩٨٧٪

الدولة	المساحة		عدد السكان		المتوسط
	ألف كم٢	٪ من المساحة المثلى	مليون نسمة	٪ من الحجم الأمثل للسكان	٪ من الحجم الأمثل
العراق	٤٣٥	١٠٠	١٧,١	٣١,١	٦٥,٥
مصر	١٠٠٢	١٠٠	٥٠,١	٩١,١	٩٥,٥
كوريا الجنوبية	٩٨	٣٢,٧	٤٢,١	٧٦,٥	٥٤,٦
الصين	٩٦٥١	١٠٠	١٠٦٨,٥	١٠٠	١٠٠

المصدر: World Bank: *World Development Report* , (N.Y., Oxford Univ. Press, 1989). pp.164 -165.

ويتضح أن حجم الصين لوحدها، من بين الدول المختارة، يتيح لها إمكانية تحقيق الإستقلال، تأتي بعدها مصر فالعراق ثم كوريا الجنوبية التي تعد أصغر هذه البلدان مساحة. وقد تم التوصل إلى المؤشر النهائي في الجدول بافتراض تساوي الأهمية النسبية لكل من المساحة والسكان.

٣- وفرة وتنوع الموارد الطبيعية:

ستكون الدولة المثالية هي تلك التي تمتلك موارد إقتصادية وفيرة ومتنوعة تتيح لها إمكانية الإعتماد على نفسها في توفير متطلبات تنميتها، وسيتم إعتماد الجدول التالي في ذلك:

توفر الموارد	تنوع الموارد		
	متنوعة	أقل تنوعا	غير متنوعة
وفيرة	٩٠ – ١٠٠ ٪	٨٠ – ٨٩ ٪	٧٠ – ٧٩ ٪
أقل وفرة	٦٠ – ٦٩ ٪	٥٠ – ٥٩ ٪	٤٠ – ٤٩ ٪
قليلة أو محدودة	٣٠ – ٣٩ ٪	٢٠ – ٢٩ ٪	أقل من ٢٠ ٪

الجدول مستمد من، د. ابراهيم العيسوي: قياس التبعية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص ١٢١.

يعد العراق من الدول الوفيرة الموارد ولكنها غير متنوعة؛ فهو يمتلك ثاني أكبر إحتياطي من النفط في العالم إضافة إلى توفر الغاز الطبيعي والكبريت والفوسفات بكميات تزيد عن حاجته إليها، مع وجود الحديد والنحاس والرصاص والزنك بكميات محدودة، إضافة إلى الملح وبعض خامات التشييد. كما يمتلك مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة. ولكنه يفتقر إلى مصادر مستقلة لتوفير المياه إذ ينبع نهرا دجلة والفرات من الأراضي التركية، مما يحد من إستقلاليته في هذا المجال(٢٠). وعليه فهو يقع ضمن فئة الموارد الوفيرة وغير المتنوعة وبمعدل ٧٥ ٪.

أما مصر فمواردها متنوعة ولكنها غير وفيرة؛ إذ يوجد فيها النفط والحديد والفوسفات والكبريت والفحم وبعض الأملاح وخامات التشييد والغاز الطبيعي، إضافة إلى اليورانيوم والثوريوم والمنغنيز والرصاص والزنك والنحاس والذهب والنيكل والكروم والقصدير والتلك وغيرها(٢١). وعليه فهي تقع ضمن فئة الموارد المتنوعة والمحدودة وبمعدل ٣٥ ٪.

أما كوريا الجنوبية فمواردها محدودة وغير متنوعة. فأهم الموارد المتوفرة فيها هو الفحم، إلى جانب وجود كميات محدودة من الحديد والزنك والتنجستين والرصاص. ولا تتعدى نسبة الأراضي الصالحة للزراعة فيها ٢٣ ٪ من إجمالي مساحتها الصغيرة مع توفر كميات مناسبة من المياه(٢٢). وبالتالي فهي تقع ضمن الفئة الأخيرة من الجدول المذكور وبمعدل ١٠ ٪ فقط.

أما الصين فهي من البلدان الوفيرة والمتنوعة الموارد الطبيعية فهي تمتلك الفحم والنفط والفوسفات والتنجستين والحديد والأنتيمون والقصدير والزنك والرصاص والنيكل إضافة إلى النحاس والألمنيوم والذهب والجيرانيوم والسليكون وخامات البناء والأملاح وغيرها.

تمتلك الصين أكثر من نصف إحتياطي العالم من التنجستين وتعد أكبر منتج ومصدر له، كما أنها ثالث دولة في إنتاج الأنتيمون بعد جنوب افريقيا وبوليفيا، وخامس دولة في

إنتاج القصدير، كما تمتلك إحتياطيات كبيرة من الأتربة النادرة الموجودة في منغوليا، إلى جانب الذهب الموجود بكميات تجارية. كما تعد رابع دولة في إنتاج الوقود، وتمتلك إحتياطيات ضخمة من الفحم. أما الأراضي الصالحة للزراعة فتقدر بحوالي ٢٥ ٪ من إجمالي مساحة الصين، مع توفر المياه بكميات مناسبة للزراعة، خاصة وأن الأنهار المارة في الصين تنبع من داخلها مما يعطيها ميزة للسيطرة عليها وإستغلال مياهها بالشكل الذي تراه ملائما(٢٣). وبهذا فإنها تقع ضمن الفئة الاولى من الجدول وبمعدل ٩٥ ٪.

ويعكس الجدول التالي ملخصا للإمكانية التي تتيحها الموارد الطبيعية في الدول المختارة.

الدولة	الإمكانية ٪
العراق	٧٥
مصر	٣٥
كوريا الجنوبية	١٠
الصين	٩٥

٤- التقارب الحضاري والإجتماعي للسكان:

سيتم إعتماد المعيار التالي لتأشير حالة التقارب والتجانس الإجتماعي للسكان في البلدان المختارة:

٨٠ – ١٠٠ ٪	للتجانس حين لا توجد أقلية تزيد على ١٠٪ من السكان.
٦٠ – ٨٠ ٪	للتقارب الجيد حين يتراوح حجم الأقلية، والأقليات بين ١٠ – ٢٠ ٪ من السكان.
٤٠ – ٦٠ ٪	للتقارب المتوسط حين تتراوح نسبة الأقليات بين ٢٠ – ٣٠ ٪ من السكان.
٢٠ – ٤٠ ٪	للتقارب الضعيف حين تتراوح نسبة الأقليات بين ٣٠-٤٠٪ من السكان.
أقل من ٢٠ ٪	للتمايز أو التنافر الإجتماعي حين تزيد نسبة الأقليات على ٤٠٪ من السكان.

المصدر: مستمد من د. ابراهيم العيسوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

يعد العراق من البلدان المتنوعة السكان، قوميا ودينيا ومذهبيا، إذ يشكل العرب ٧٣,٥ ٪ منهم، يأتي بعدهم الأكراد بنسبة ٢١,٦ ٪، فالتركمان ٢,٤ ٪، وأقليات أخرى تشكل ٢,٥ ٪ من الإجمالي في العام ١٩٨٧. ويتركز الأكراد في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من البلاد، ويشكل المسلمون ٩٥ ٪ من العراقيين، وهناك حوالي ٣,٦ ٪ منهم من المسيحيين اضافة إلى اليزيديين والصابئة وغيرهم الذين لا يشكلون سوى ١,٤ ٪ فقط(٢٤). وبهذا يعد المجتمع العراقي متوسط التقارب والإنسجام، ويقع في المدى المحصور بين ٤٠ – ٦٠ ٪، وبمعدل ٥٠ ٪ من إتاحته لإمكانية الإستقلال.

أما مصر فهي من الدول المتجانسة سكانيا، معظم قاطنيها من العرب المسلمين ولا يشكل المسيحيون أكثر من ٦ ٪، غالبيتهم من الأقباط، إضافة إلى مجموعات صغيرة من اليهود، وذلك في منتصف الثمانينات(٢٥). وعليه يقع المجتمع المصري ضمن الفئة الأولى المحصورة بين ٨٠ – ١٠٠ ٪، وبمعدل ٩٠ ٪.

وينطبق الشيء نفسه على المجتمع الكوري، الذي لا توجد فيه قوميات وطوائف دينية مختلفة(٢٦)، وعليه فهو يقع ضمن الفئة الأولى أيضا وبمعدل ٩٠ ٪.

أما سكان الصين فينحدرون من أصل منغولي، ٩٣ ٪ منهم هانيون، ويتوزع الباقون على ٥٠ مجموعة من الأقليات القومية الصغيرة، التي تكمن أهميتها السياسية في تركزها في مقاطعات أطراف الصين وتخومها بالقرب من الحدود مع الدول المجاورة(٢٧). ولهذا فالمجتمع الصيني، رغم كبره، يقع في الفئة الأولى المحصورة بين ٨٠ – ١٠٠ ٪ وبمعدل ٩٠٪.

ويمكن جمع البلدان الأربعة في الجدول التالي:

الدولة	التقارب والإنسجام الإجتماعي	مدى إتاحته للإستقلال ٪
العراق	متوسط	٥٠
مصر	متجانس	٩٠
كوريا الجنوبية	متجانس	٩٠
الصين	متجانس	٩٠

وللوصول إلى مؤشر موحد للإمكانية في البلدان المختارة سيتم اعطاء أوزان مختلفة لكل مؤشر فرعي من مؤشراتها، إذ سيعطي لكل من الموقع والحجم والتقارب الإجتماعي ٢٠٪، ولمؤشر الموارد المتاحة ٤٠٪ باعتباره مؤشرا أكبر تأثيرا من المؤشرات الأخرى، ويعكس ذلك الجدول التالي:

مقارنة إمكانية الدول المختارة على تحقيق الإستقلال

الدولة	الإمكانية ٪
العراق	٥٩,١
مصر	٦١,١
كوريا الجنوبية	٤٢,٩
الصين	٩٠,٠

وهكذا فللصين إمكانية كبيرة جدا على تحقيق الإستقلال التنموي، تبلغ أكثر من ضعف إمكانية كوريا الجنوبية في ذلك، وهذا يؤشر أهمية حجم الدولة ومواردها في إتاحة فرصة المسير باتجاه الإستقلالية بعيدا عن المؤثرات الخارجية. ويبقى السؤال المهم حول طبيعة السياسات الإقتصادية المتبعة في هذه البلدان، ومدى تمكنها من إستغلال الموارد المتاحة بالشكل الذي يزيد من قدرتها على تحقيق الإستقلال التنموي، وهو ما ستتم دراسته في الفقرة التالية:

ثانيا – مؤشرات التأهيل:-

تتسم مؤشرات التأهيل بشمولها للمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي يصعب من خلالها تحديد ماديات واضحة ودقيقة وفاصلة بين الإستقلال وعدمه، كما يصعب تعميم جزء آخر منها. لذا سيتم إعتماد مؤشر التطور في نوعية الحياة، الذي يتضمن العديد من المؤشرات الفرعية، إقتصادية وإجتماعية وثقافية، للدلالة على مؤشرات التأهيل بصورة عامة. كما سيتم تأشير التطور الحاصل في بنية الناتج خلال الفترة منذ الخمسينات إلى نهاية الثمانينات، للحكم على مدى ملاءمتها لنقل الإقتصاد نحو الإعتماد على الذات، دون الدخول في تفصيلات تخص المؤشرات الأخرى التي يمكن دراستها في دراسة أشمل وأوسع من هذا البحث.

١- التغيرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي:

يتسم الإقتصاد العراقي(٢٨) بإعتماده الشديد على القطاع الأولي في توليد الناتج المحلي الإجمالي. فبعد أن كانت الزراعة القطاع الفعال في تكوينه، أصبح النفط القطاع الأكثر أهمية فيه، بعد البدء بإنتاج وتصدير كميات تجارية منه منذ منتصف الثلاثينات. وحاولت السياسات الإقتصادية الموضوعة من قبل الدولة، والمتمثلة في البرامج والخطط الإقتصادية، منذ بداية الخمسينات، تغيير هذا الهيكل وتنويعه. كما تم إعتماد استراتيجية الإستعاضة عن الإستيرادات في بعض الصناعات الإستهلاكية كالسجاير والجلود والأنسجة وغيرها.

وتعرض الإقتصاد العراقي إلى هزات عديدة، إقتصادية وسياسية، خلال الفترة الماضية، كان لها أثر واضح في تغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي. ومن أهمها التذبذب المستمر في أسعار النفط العالمية، إذ إرتفعت من ١,٣ دولار للبرميل الواحد في العام ١٩٧٠ إلى ١١,٢ دولار في العام ١٩٧٤، وبلغت أقصاها في العام ١٩٨٠ حين بلغ سعر البرميل الواحد حوالي ٣٤,٣ دولار، ثم إتجهت نحو الإنخفاض حتى بلغت ١٣,٧ دولار في العام ١٩٨٦، وارتفعت ثانية لتصل إلى ١٦,٧ دولار في العام ١٩٨٩(٢٩)؛ إلى جانب الأحداث السياسية الهامة كثورتي ١٤ تموز و ١٧-٣٠ تموز عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٨ على التوالي، ونكسة حزيران ١٩٦٧، وحرب تشرين ١٩٧٣، ثم الحرب العراقية الإيرانية، التي بدأت في أيلول ١٩٨٠ وانتهت في آب ١٩٨٨. وقد خلقت هذه الهزات إختناقات عديدة في القطاعات الإقتصادية المختلفة، كما ساهمت في نشوء ضغوط تضخمية كان للاستيراد دور فاعل في تقييدها. إلى جانب الدور الفعال للسياسات الدخلية والسعرية التي إتبعت قبل الثمانينات، وانفرطت بعدها بشكل واضح نتيجة الحرب من جهة، والتغير في التوجهات الأساسية للدولة من جهة أخرى.

ورغم نمو الناتج بمعدل سنوي مرتفع بلغ ٦,٨ ٪ خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٨٠، والذي حصل بشكل خاص بعد سيطرة الدولة على النفط، بعد التأميم، والإستفادة من إيراداته في توسيع حجم الإستثمارات التي فاقت الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني، إلا أن بنية الناتج المحلي الإجمالي لم تتغير بشكل كبير خلال تلك الفترة؛ فقد إستمرت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية منخفضة بالمقارنة بالأهمية النسبية للقطاع الأوّلي والقطاع الثالثي (الذي يشمل الخدمات). وفي الوقت الذي إتجهت فيه الأهمية النسبية للقطاع الأوّلي نحو الإنخفاض، إرتفعت في المقابل الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، دون تغيير كبير في القطاع الثاني الذي يشمل الصناعة التحويلية والكهرباء والتشييد والبناء. كما حصل تغير ملحوظ في توجهات الدولة الأساسية من خلال تقليل مركزيتها وسيطرتها على بعض القطاعات والأنشطة الحيوية كالتجارة الخارجية والزراعة، وأفسحت مجالا رحبا للقطاع الخاص للعمل فيها، وإنخفضت بالتالي الأهمية النسبية للقطاع العام من ٨١,٤ ٪ في العام ١٩٨٠ إلى ٦٣ ٪ في العام ١٩٨٩، والأهمية النسبية للقطاع التجاري العام من ٥٩ ٪ إلى ٠,٣ ٪ فقط في العام ١٩٨٩. كما إنخفضت الأهمية النسبية للمشتغلين في القطاع العام من ٥٦,٥ ٪ إلى ٢١,٤ ٪ خلال الفترة ذاتها، بعد إستغناء الدولة عن عدد من العاملين فيها، وبيعها لبعض المؤسسات والمنشآت العامة إلى القطاع الخاص(٣٠).

وبشكل عام فإن التغيرات الحاصلة في بنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق لم تكن ملائمة لمرحلة التطور الإقتصادي التي يمر بها. وقد إنتقل الإختلال الهيكلي إلى شكل جديد، يتطلب جهدا ومالا ووقتا إضافيا لتصحيحه، مما يشكل هدرا للموارد المتاحة. أي أن هذه التغيرات لم تكن فعالة في تطوير الإقتصاد بإتجاه زيادة إعتماده على موارده

الذاتية، بل دفعته بإتجاه زيادة الإعتماد على الخارج، سواء من ناحية الطلب على السلع المنتجة، أو من ناحية عرض السلع المستخدمة، وبالتالي فالحكم عليها سيكون بأنها ضعيفة الفعالية.

أما في مصر(٣١) فقد ورثت ثورة يوليو ١٩٥٢ وضعا إقتصاديا أفضل نسبيا من الوضع الإقتصادي الذي ورثته ثورة تموز ١٩٥٨ في العراق. فرغم أن الزراعة كانت القطاع الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن أهميتها النسبية لم تتعد الثلث، مع تركز الإعتماد على محصول القطن إلى جانب محصولات أخرى كالقصب والحنطة. وكان للهزات الإقتصادية والسياسية دور بارز في التأثير في بنية الناتج المحلي، ومن أهمها تأميم قناة السويس ثم العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، ونكسة حزيران ١٩٦٧، ثم وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٧٠، فحرب أكتوبر في عام ١٩٧٣ وما تبعها من إنقلاب في التوجهات الأساسية للقيادة المصرية، وإتباعها سياسة الإنفتاح الإقتصادي؛ هذا إلى جانب تصدير النفط بكميات تجارية في السبعينيات، وتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني؛ إذ عملت هذه الأحداث على تغيير بنية الناتج بهذا الشكل أو ذاك.

إتسمت فترة حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بالتوجه نحو إعتماد الإقتصاد المصري على القطاع الداخلي، ودعم الأنشطة الإقتصادية التي تزيد من فعالية الإعتماد على الذات؛ فتطور قطاع الصناعة التحويلية بشكل واضح، مع محاولة تطوير الزراعة وتوفير مستلزمات إنتاجها محليا. أما الفترة التي تبعته فقد شهدت تزايدا في الأهمية النسبية للقطاع الخارجي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والتي تمثلت في زيادة الأهمية النسبية لكل من النفط والسياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين، والتي أدت إلى نمو الناتج بمعدل مرتفع بلغ ٩ ٪ خلال النصف الثاني من السبعينات. إلا أن الثمانينات شهدت تراجعا في معدل نمو الناتج ليبلغ ٥ ٪ فقط بسبب تراجع معدلات نمو القطاع الخارجي من خلال إنخفاض الإيرادات النفطية إرتباطا بانخفاض حجم الإنتاج والأسعار العالمية للنفط، إذ بلغ معدل نموها ٢,٥ ٪ بينما كانت ٦٢ ٪ في الفترة التي سبقتها. كما إنخفضت ايرادات السياحة بمعدل سالب قدره (- ١٣ ٪) في حين نمت إيرادات قناة السويس بمعدل ٣,٦ ٪، وإنخفضت تحويلات العاملين بسبب ظاهرة عودة العمالة المهاجرة، خاصة من دول الخليج العربي، في النصف الثاني من الثمانينات.

ومن الجدير بالذكر أن طموحات راسمي السياسة الإقتصادية في مصر كانت كبيرة مقارنة بحجم الموارد المتاحة وإرتفاع عدد السكان، وكان من جراء ذلك، الإخفاق الذي حصل في تنفيذ الخطتين اللتين وضعتا في عقد الستينات، وعدم تحقق أهدافهما.

وبشكل عام لم تكن التغيرات في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في مصر فعالة في تطوير الإقتصاد نحو إعتماده على الذات، إذ بقي القطاع الأولي يشكل أكثر من ثلث الإنتاج حتى نهاية الثمانينات، كما إتجهت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي نحو الإنخفاض في الثمانينات مقارنة بما كانت عليه في الستينات، وكانت القطاعات

التوزيعية الأكثر إستقرارا ووضوحا في نموها، ونالت إهتماما كبيرا في عهد الإنفتاح الإقتصادي. ويمكن القول أن فترة حكم الرئيس الراحل عبد الناصر حققت إنجازا جيدا في نقل الإقتصاد المصري نحو التمحور على الذات، من خلال التغيرات التي إستهدفت وتحققت في هيكل الناتج، في حين عاد الإختلال في عهد الإنفتاح إلى ما كان عليه في السابق وزاد من تبعية الإقتصاد المصري إلى الخارج، ودمّر الإنجازات السابقة.

أما الإقتصاد الكوري فيتسم بصغره وإنفتاحه على الخارج بشكل كبير(٣٢). وقد دفعت محدودية الموارد الطبيعية وعدم تنوعها إلى الإعتماد على إستراتيجية تعزيز الصادرات للحصول على النقد الأجنبي اللازم لتسديد متطلبات إستيراد السلع والخدمات، خاصة تلك التي لا يمكن توفيرها محليا، كالنفط والمواد الأولية الأخرى، والتي لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التصنيع التي تطورت بشكل ملحوظ على مر السنين الماضية. وساعدها في ذلك توفر العنصر البشري الماهر والرخيص، إلى جانب توفر رأس المال الأجنبي، وإلتزامها من قبل الدول المتقدمة.

أثرت الحرب الكورية، التي إمتدت على طول الفترة ١٩٥٠-١٩٥٣ كثيرا على الأداء الإقتصادي في كوريا الجنوبية، والشمالية بالتأكيد، خلال عقد الخمسينات؛ إذ دمرت البنى الإرتكازية والكثير من المنشآت. وكرست فترة ما بعد الحرب للإعمار ولبناء قاعدة أساسية للتطور اللاحق، من خلال تعديل هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل الإعتماد على القطاع الأولي المتمثل بالزراعة في تكوينه، إذ من المعروف أن الجزء الجنوبي من كوريا يعد زراعيا بالأساس. وكان التغيير الجوهري في التوجهات الأساسية للسياسة الإقتصادية قد تزامن مع الإنقلاب العسكري الذي أطاح بنظام الرئيس "ري" في العام ١٩٦١، إذ تم التحول من إستراتيجية تعويض الإستيرادات إلى تشجيع الصادرات، مع محاولة زيادة الإعتماد على الذات في المجالات كافة من خلال زيادة فعالية تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، وبناء قاعدة تكنولوجية محلية تكون ركيزة للتطور اللاحق، مع الإهتمام بتنويع الصادرات الصناعية وتغيير بنية القطاع الصناعي ذاته من خلال تطوير الصناعات الإستهلاكية أولا، ثم الإنتقال إلى الصناعات الثقيلة والإنتاجية، إضافة إلى إيجاد سياسات فعالة في جانب التمويل والضرائب والإعانات وسياسة نقدية ملائمة، فضلا عن السياسات الدخلية والحوافز، مع بناء قوة بشرية ماهرة تستطيع قيادة التحول الإقتصادي المستمر في كوريا. وكان للعادات والتقاليد الكونفوشيوسية السائدة في المجتمع أثرا فاعلا في إعداد أفراد متعلمين ذوي خبرة واسعة في العمل والإندفاع لأدائه بكفاءة؛ كما كان للتنافس مع الجزء الشمالي من كوريا دور بارز في تحقيق معدلات نمو مرتفعة. وأهم من ذلك كله فعالية التدخل الحكومي في إدارة الإقتصاد، والذي نبع من أسس إقتصادية بحتة، دون أن يكون له أساس إيديولوجي، والذي يمكن إعتباره العنصر الأكثر فاعلية في تحقيق الإنجازات الكبيرة في الإقتصاد الكوري وتميزه، مع عدم إهمال المساعدات المقدمة من الدول الرأسمالية المتقدمة، خاصة اليابان وأمريكا.

لقد أثبتت السياسات الإقتصادية المتبعة في كوريا الجنوبية كفاءتها وفاعليتها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وسريعة، وإحداث تغيير جذري في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، الذي لم تنخفض الأهمية النسبية للقطاعات السلعية فيه عن ٥٠ ٪ طيلة الفترة المدروسة، مع تراجع واضح في أهمية القطاع الزراعي، وإرتفاع الأهمية النسبية للصناعة التحويلية. ورغم أن إستراتيجية تعزيز الصادرات المتبعة زادت من الإرتباط بالخارج في مجال الطلب على السلع المنتَجة، إلا أن وسائل التمويل وتنويع الإنتاج وإنخفاض الإستيرادات كان لها أثر معاكس بإتجاه زيادة الإعتماد على الذات. وبقي الصراع الذي يدفع بهذا الاتجاه أو ذاك قائما، رغم وضوح فعالية الإنجاز في تطوير الإقتصاد من خلال الإعتماد على الموارد المحلية.

أما الصين فقد إعتمدت إستراتيجية الإعتماد على الذات منذ قيام الثورة في العام ١٩٤٩(٣٣). وكان النظام الذي فضل هذه الاستراتيجية شديد المركزية، يعتمد على المؤسسات الصغيرة التي تدار من قبل الدولة. وحصلت في بداية تطورها على مساعدات من الإتحاد السوفيتي السابق في مجال التكنولوجيا ورأس المال والطاقة حتى عام ١٩٦٠، حين شهدت العلاقات بين الجانبين تدهورا إلى حد الصدام، دام أكثر من عشرين عاما.

بدأت عملية الإصلاح الإقتصادي، وإتباع سياسة الباب المفتوح في أيلول ١٩٧٨، بعد التغيير الذي حصل في القيادة الصينية وطبيعة توجهاتها الأساسية بعد وفاة الرئيس "ماو" في العام ١٩٧٦، والقضاء على جماعة الأربعة الذين دعوا إلى التمسك بنهجه وإستمرار الثورة الثقافية التي وضع أسسها في العام ١٩٦٦، والتي إستهدفت فسح مجال أوسع للعاملين للإسهام في عملية إتخاذ القرار ورفع مستواهم الإجتماعي والثقافي، خاصة لسكان الريف. وإستهدفت القيادة الجديدة تطوير الصين من خلال إعادة علاقاتها بالخارج وتحسينها، خاصة مع الدول الرأسمالية المتقدمة، فضلا عن السماح لرأس المال الأجنبي بالاسهام في عملية التنمية الإقتصادية وحسب الشروط التي تضعها الدولة.

لقد إتبعت سياسات إقتصادية متنوعة، إختلفت من فترة إلى أخرى؛ إذ كان الهدف الأساسي في الخمسينات تثبيت وترسيخ النظام الإقتصادي الجديد، في حين توجه الإهتمام في الستينات نحو توسيع الصناعات الخفيفة، مع إعطاء الزراعة الثقل الأكبر، بإعتبار أن توفير الغذاء من الضرورات الملحة في بلد مزدحم بالسكان، وذي طابع زراعي بالأساس. أما السبعينات فقد شهدت توجهات لتطوير صناعات عديدة، وتشجيع تصديرها إلى الخارج، بعد تعزيز العلاقات مع الدول النامية بشكل خاص. وفي الثمانينات كان هناك تحوّل واضح، إذ تم إعتماد إستراتيجيتي تعويض الإستيرادات وتعزيز الصادرات في مجموعات سلعية متنوعة، كما تم تطوير إنتاج بعض الصناعات الإنتاجية والإعتماد على التكنولوجيا المحلية واقامة بعض المناطق الحرة، وإتباع سياسة إقتصادية

مختلفة بإعطاء مجال أوسع للمقاطعات والمنشآت في إتخاذ القرار وتنفيذه. وقد أثرت هذه السياسات في بنية الناتج المحلي الإجمالي، إذ إتجهت الأهمية النسبية للزراعة نحو الإنخفاض مع إرتفاع الأهمية النسبية للصناعة بشكل عام. وكان للهزات الإقتصادية والسياسية أثر في إختلال هذه البنية، والتي من أهمها توتر العلاقات مع السوفيت، وإتباع ما سمي بالقفزة العظيمة التي أدت، إلى جانب تأثير سوء الأحوال الطبيعية، إلى إنخفاض حاد في الناتج القومي في السنوات الأولى من الستينات؛ ثم الثورة الثقافية التي كانت لها تأثيرات سلبية أيضا على العديد من القطاعات الإقتصادية، وخاصة الجانب التعليمي الذي شهد تدهورا واضحا إبان تطبيقها. ثم جاءت وفاة الرئيس "ماو"، وما تبعها من إنقسام في القيادة الصينية، وسيطرة القسم المعتدل الذي دعا إلى الإصلاح والإنفتاح على الخارج. أما فترة الاصلاح فيمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات رئيسية، تمتد الأولى حتى العام ١٩٨٢، وكان محاورها تطوير الزراعة والريف مع التركيز على إصلاح هيكل الإنتاج وأساليبه ونظام الحوافز والأسعار. والفترة الثانية تمتد حتى عام ١٩٨٥، ركزت على إصلاح الإدارة الإقتصادية في القطاع الصناعي في المناطق الحضرية، مع تأكيد خاص على إصلاح المؤسسات العامة، وتغيير السياسات الضريبية والأجرية والحوافز والأسعار. وبدأت الفترة الثالثة منذ عام ١٩٨٦، وركزت على تغيير العلاقة بين الدولة والمؤسسات الإقتصادية المختلفة، وإعطائها مجالا أوسع لإتخاذ القرار وتنفيذه مع تعديل هيكل الضرائب والأسعار، والتوجه نحو تعزيز الصادرات في مجموعات سلعية لم تكن ضمن إهتمام القطاع الإنتاجي في السابق، مع تطوير التكنولوجيا المحلية ومحاولة الاستفادة من التكنولوجيا المستوردة وتطويعها. وأدت هذه السياسات إلى تحقيق معدل نمو مرتفع، ولكنه تصاحب مع زيادة كبيرة في حجم العجز في الميزانية العامة وحجم الديون الخارجية.

وبشكل عام يمكن إعتبار السياسات الإقتصادية المتبعة في الصين فعالة في إحداث تغيير بنيوي في الناتج الإجمالي، وتنويع مصادر الدخل، وتقليل الإعتماد على القطاع الأوّلي، لتزيد من إمكانية الإعتماد على الذات في التطور الإقتصادي. وتطوّر الإنتاج الصناعي بشكل مستمر، وشهد تنوعا ملحوظا في منتجاته، مع تحقيق التكامل أفقيا وعموديا بين القطاعات الإقتصادية المختلفة. وفي فترة الإنفتاح على الخارج تحققت إنجازات ملحوظة في جانب التطور الصناعي والزراعي. ولكن مع ظهور مشكلات متنوعة، أهمها التضخم والمديونية. وقد كان ذلك متزامنا مع فسح المجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية، ومع تقليل مركزية الدولة في الجانب الإقتصادي. وبالتالي يمكن أن تكون هذه الفترة ممهدة لإرتباط وإعتماد الإقتصاد الصيني على الخارج وفقدانه لأهم ميزة من ميزاته، ألا وهي إعتماده على نفسه التي تحققت إبان فترة حكم الرئيس "ماو".

٢ - مؤشر تطور نوعية الحياة

ستتم مقارنة المؤشرات الخاصة بنوعية الحياة في الدول المختارة مع ما بلغته في مجموعة دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (O.E.C.D.)، بإعتبارها حققت مستوى متقدما في هذا المجال.

وبشكل عام فإن إتجاهات تطور المؤشرات الواردة معروفة: فالعمر المتوقع يرتفع مع التطور الإقتصادي، في حين تتجه معدلات الولادة والوفاة إلى الانخفاض؛ كما ينخفض عدد السكان لكل طبيب ولكل ممرض، وتنخفض معدلات الأمية، ويرتفع عدد السعرات التي يحصل عليها الفرد يوميا، وكذلك ما يحصل عليه من طاقة، كما يزداد عدد الصحف المتداولة وعدد سيارات الركوب وعدد أجهزة الهاتف والراديو والتليفزيون، كما ترتفع نسبة الحاصلين على الماء الصالح للشرب؛ وبالتالي ترتفع نسبة الانفاق على الصحة والتعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما يتجه معدل دخل الفرد الحقيقي نحو الإرتفاع مع التطور الإقتصادي.

ويقيس الجدول التالي التطورات الحاصلة في نوعية الحياة في الدول المختارة ومقارنتها في دول OECD. وتم إستخراج معدل عام لجميع المؤشرات في نهاية الجدول لكل دولة، وتم الأخذ بعين الإعتبار إتجاهات التطور المحتملة في التطور الإقتصادي في إستخراج المعدل العام، كما تمت إضافة مؤشر نسبة السكان تحت خط الفقر إليها، على إعتبار أن أي بلد يسعى إلى أن تنخفض هذه النسبة حتى الصفر. ويستخرج الإنجاز المتحقق في الدولة من خلال طرح النسبة المتحققة من ١٠٠٪.

وبشكل عام يتضح التقلص في الفجوة بين الدول المختارة ودول المقارنة في بعض المؤشرات، كالعمر المتوقع ومعدل الوفيات الخام وما يحصل عليه الفرد من سعرات وطاقة ومعدل الأمية ونسبة الحاصلين على الماء الصالح للشرب، في حين بقيت الفجوة واسعة، بل توسعت في مؤشرات أخرى كالانفاق على التعليم والصحة كنسبة من الناتج، ومعدل دخل الفرد الحقيقي، وعدد العلماء الفنيين لكل ألف من السكان وعدد الأجهزة الإذاعية والتليفزيونية والهاتفية وتوزيع الصحف اليومية. ويتضح أيضا أن كوريا الجنوبية حققت إنجازا متقدما في تطور حياة الفرد إذ تقاربت إنجازاتها مع دول المقارنة بشكل كبير جدا، وكانت هناك فجوة واضحة مع الدول المختارة الأخرى التي تقاربت في إنجازاتها بشكل واضح جدا.

وسيتم إعتماد نتائج هذه المؤشرات للدلالة على مؤشرات التأهيل بشكل عام، لأنها شاملة للمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المتنوعة، خاصة وأن هناك صعوبات كبيرة في مجال تعميم المؤشرات الأخرى.

وعليه ستكون النتيجة النهائية المعتمدة لمؤشرات التأهيل كما يأتي: العراق ٤٥,٤ ٪، مصر ٤٦,٢ ٪، كوريا الجنوبية ٦٢,٩ ٪، الصين ٤٦,١ ٪.

تطور نوعية حياة الفرد في الدول المختارة في نهاية الثمانينات ٪ من دول المقارنة

مؤشرات نوعية الحياة	العراق	مصر	كوريا الجنوبية	الصين
العمر المتوقع للحياة	٨٥,١	٧٩,٣	٩١,٨	٩١,٨
نصيب الفرد من الناتج الحقيقي بالدولار	٢٢,٠	١٢,١	٣١,٢	١٦,٦
معدل الوفيات لكل ألف شخص	١٢٨,٦	٩٠	١٥٠	١٢٨,٦
نسبة السكان الحاصلين على مياه صالحة ٪	٨٤	٩٠	٨٣	٥٠
إستهلاك الفرد من الطاقة / كغم بترول	١٥,٣	١٢,٩	٣٧,٢	١٢
نصيب الفرد من السعرات الحرارية	٨٩,٠	٩٦,٥	٨٦,٥	٧٩,١
معدل القراءة والكتابة بين الكبار	٧٠	٤٨	٩٦	٨٠
العلماء والفنيون لكل ١٠٠٠ شخص	٤,٤	٦,٧	٥٨,٤	١٠,٥
معدل وفيات الأطفال الرضع بالألف	٢٠,٦	١٥,٣	٥٦,٥	٤٣,٣
عدد السكان لكل طبيب	٤٥	٢٥,٩	٥٨,٤	٣٨,٨
عدد السكان لكل مريض	٩,٠	١٩,٢	٢٥,٩	٨,٨
الانفاق على الصحة ٪ من الناتج	٩,٣	١٢,٨	٤,٧	١٦,٣
الانفاق على التعليم ٪ من الناتج	٦٠,٧	١١٥,٥	٥٩	٣٩,٣
نسبة التلاميذ لكل مدرس	٩١,٣	٧٠	٥٨,٣	٩١,٣
متوسط عدد سنوات الدراسة للكبار	١٠,٩	٤٤	٨٠,٧	٤٤,٠
أجهزة الاستقبال لكل ١٠٠٠ شخص	١٤,٦	٢٢,٨	٦٥,٥	١١,٤
معدل السكان لكل هاتف	٩,٤	٤,٨	٣٥,٩	١,١
توزيع الصحف اليومية	٥,٨	٢٤,٧	٤٦,٨	١٧,٠
نسبة السكان تحت خط الفقر (*)	٧٤,٧	٧٧	٨٤	٩٠
المعدل العام	٤٥,٤	٤٦,٢	٦٢,٩	٤٦,١

*) تم استخراجه من خلال طرح النسبة المتحققة من ١٠٠٪.

المصدر: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٢ (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٢) و World Bank: *Social Indicators of Development.* (Baltimore John Hopkins University press 1989)

ثالثا – مؤشرات الإستقلال:

١– مؤشر الفجوة الداخلية:

سيتم إعتماد نسبة كل من الادخار المحلي والإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للتوقف على مدى تغطية المدخرات المحلية بمختلف أشكالها للإستثمارات المتحققة أي تحديد مدى تمكن المجتمع من الإعتماد على نفسه في تمويل إستثماراته.

ويبين الجدول التالي التطور الحاصل في هذا المؤشر في البلدان المختارة منذ الخمسينات وحتى نهاية الثمانينات.

الدولة	نسبة الادخار إلى الإستثمار (٪) خلال			
	الخمسينات	الستينات	السبعينات	الثمانينات
العراق	١٠٠ (*)	١٠٠	١٠٠	٥٨
مصر	٨٩	٧٧	٥٤	٥٢
كوريا الجنوبية	١٥	٤٣	٧٧,٥	١٠٠
الصين	٩٦,١	١٠٠	١٠٠	٩٨,٨

(*) تم إعتماد نسبة ١٠٠٪ كحد أعلى حتى في حالة تجاوز هذه النسبة لأغراض حسابية بحتة.

المصدر: بالنسبة للعراق، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقتصادي/قسم السياسات والخطط.
وبالنسبة لمصر، وزارة التخطيط، المتغيرات الإقتصادية الكلية في الإقتصاد القومي. د.ت.
I.M.F.: *Egypt, Recent Economic Development,* , p.
بالنسبة لكوريا:
I.M.F.: *Korea, Recent Economic Development,* , p. 34.
و U.N. *Year Book of National accounts statistics, 1964.* p. 124
و I.M.F.: *I.F.S. 1990 Year Book,* and, *September 1991,* p.326
بالنسبة للصين:
William. W. Hollter.: *Chinas Gross National Product and Social Accounts 1950-1967.* (Illinois, The free press, 1958), pp. 2 - 6.
و World Bank: *World Tables, 1990.* pp. 180 - 181
و I.M.F.: *China : Recent Economic Development 1992,* p. 2

ويتضح من الجدول التطور الحاصل في الإنجاز المتحقق في كوريا الجنوبية، والتدهور الحاصل في الإنجاز المتحقق في مصر، في حين لم تكن هناك مشكلة في تمويل الإستثمارات في العراق لحين دخوله في الحرب الايرانية – العراقية التي إستنزفت موارده، وحولته إلى بلد مدين بعد أن كان دائنا طيلة العقود الماضية. كما تبين أن الصين إستطاعت أن تعتمد بشكل كبير جدا على مواردها المحلية في تمويل

إستثماراتها، مع حصول تراجع نسبي في الثمانينات بعد تطبيق سياسة الانفتاح والتغير الحاصل في بعض التوجهات الأساسية للدولة هناك منذ العام ١٩٧٨.

٢- مؤشر الفجوة الخارجية:

أ) الانكشاف التجاري:

ويقاس بنسبة الصادرات والإستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وهو يقيس مدى إعتماد الدولة على الخارج في توفير متطلبات نموها في جانبي العرض والطلب. وبالتالي فإن التقدم الإقتصادي يقترن مع إنخفاض هذه النسبة. وبشكل عام بلغت هذه النسبة ٣٠ ٪ في دول منظمة التعاون والتنمية في نهاية الثمانينات؛ وسيتم إعتماد هذه النسبة كحد فاصل للإستقلالية وفقا لهذا المؤشر.

ويبين الجدول التالي التطورات الحاصلة في الدول المختارة وفقا لهذا المؤشر.

الدولة	نسب الصادرات والإستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي			
	الخمسينات	الستينات	السبعينات	الثمانينات
النسب ٪				
العراق	٦٤,٢	٥٦,٦	٧٩,٤	٦٥,٠
مصر	٣٦	٣٨	٤٧	٥٨
كوريا الجنوبية	١٣,٦	٢٦,٥	٥٦,٩	٧٢
الصين	٣	٦,٥	١٠,٢	٢١,٧
النسبة إلى المعدل المعتمد ٪				
العراق	٢١٤	١٨٨,٧	٢٦٤,٧	٢١٦,٧
مصر	١٢٠	١٢٦,٧	١٥٦,٧	١٩٣,٣
كوريا الجنوبية	٤٥,٣	٨٨,٣	١٨٩,٧	٢٤٠
الصين	١٠	٢١,٧	٣٤	٧٢,٣

المصدر: I.M.F.: *I.F.S. Year Book 1990* - World Bank: *World Development Report 1989* – صفحات مختلفة.

ويتضح أن كلا من العراق ومصر لم تحققا الإستقلال طيلة الفترة المدروسة، مع إتجاه المعدل في مصر نحو الإرتفاع من عقد إلى آخر. أما كوريا فقد بدأت بنسبة

منخفضة في منطقة الإستقلال، ثم بدأت تقترب من منطقة التبعية ودخلتها في العقدين الأخيرين، مما يعكس شدة إرتباطها مع الخارج مع التطور الإقتصادي الحاصل فيها. وفي الوقت الذي لم تدخل فيه الصين منطقة التبعية، إلا أنها بدأت تقترب منها من عقد إلى آخر، خاصة بعد إنفتاحها على الخارج منذ نهاية العقد السبعيني.

ب) نسبة الصادرات إلى الإستيرادات:

ويعكس مدى تغطية الصادرات للإستيرادات، أي مدى إعتماد الدولة على ايراداتها من الصادرات في تمويل إستيراداتها. ويؤثر في هذا عوامل عدة أهمها، حجم كل من الصادرات والإستيرادات، وقيمها، وطبيعة السلع الداخلة في تركيبها، ومدى مرونة عرضها والطلب عليها.

وسيتم إعتماد نسبة ٨٠ ٪ كأدنى نسبة مقبولة وفاصلة بين الإستقلال والتبعية في هذا المؤشر، وهي تمثل معدل النسبة المتحققة في البلدان الصناعية في العام ١٩٨٧. أي أن الدولة التي لا تتمكن من تمويل ٨٠ ٪ من إستيراداتها بإيرادات صادراتها، فإنها خارج منطقة الإستقلال وفقا لهذا المؤشر.

ويعكس الجدول التالي التطورات الحاصلة في الدول المختارة.

الدولة	نسب الصادرات إلى الإستيرادات			
	الخمسينات	الستينات	السبعينات	الثمانينات
النسب ٪				
العراق	١٣٥	١٦٢	٢٢٣	٩٨
مصر	٧٩	٧٥	٦٤	٣٤
كوريا الجنوبية	١٠	٢٧	٧١	٩٩
الصين	١٠٦	١١٧	١٠٤	٨٩
النسبة إلى المعدل المعتمد ٪				
العراق	١٦٨,٧	٢٠٢,٥	٢٧٨,٧	١٢٢,٠
مصر	٩٨,٧	٩٣,٧	٨٠	٤٢,٥
كوريا الجنوبية	١٢,٥	٣٣,٧	٨٨,٧	١٢٣,٧
الصين	١٣٢,٥	١٤٦,٣	١٣٠	١١١,٢

المصدر: مصادر الجدول السابق نفسها.

ويتضح أن العراق والصين فقط إستطاعتا أن تبقيا في منطقة الإستقلال طيلة الفترة المدروسة. أما كوريا فإنها بدأت تقترب من منطقة الإستقلال، ولم تدخلها إلا في الثمانينات بعد أن بدأت صادراتها تنافس بقوة في السوق الدولية، وبعد التنوع فيها. في حين أن مصر بدأت تبتعد عنها مع مرور الزمن، وزاد إبتعادها بعد تطبيق سياسة الانفتاح الإقتصادي في السبعينات.

جـ) التوزيع الجغرافي للصادرات والإستيرادات:

حين تتركز الصادرات والإستيرادات لبلد ما مع بلد خارجي واحد فإنه يكون تابعا له؛ وكلما تعددت الدول التي يتعامل معها فإنه يستطيع أن يحقق الإستقلال بشكل أفضل. سيتم قياس نسبة التركز للصادرات والإستيرادات في الدول المختارة من خلال المؤشرات الفرعية التالية:

١-نصيب أهم دولة إذ يفترض أن لا يزيد على ٢٠ ٪.

٢-نصيب أهم سبعة دول (باعتبارها تمثل ١٠ ٪ من عدد الدول التي تتعامل معها الدول المختارة كمعدل) والذي يفترض أن لا يزيد على ٤٠ ٪.

٣-نصيب أهم معسكر، الذي يفترض أن لا يزيد على ٥٠ ٪ من حجم الصادرات والإستيرادات.

وسيتم إعطاء أوزان مختلفة لكل من هذه المؤشرات لإستخراج المؤشر الموحّد للتركز الجغرافي. وسيكون الوزن المعطى لأهم دولة أكبر من الوزن المعطى لأهم سبعة دول، والذي بدوره سيكون أكبر من الوزن المعطى لأهم معسكر، كالتالي: أهم دولة ٤٥ ٪، أهم سبعة دول ٣٥ ٪، أهم معسكر ٢٠ ٪.

أما الحد الفاصل بين التبعية والإستقلال للمؤشر الموحد فهو ٣٠ ٪، وهو المعدل السائد في مجموعة الدول الصناعية. ويضم الجدول التالي المؤشر الموحد المستخرج لكل دولة من المؤشرات الفرعية للفترة السابقة.

ويتضح أن أيا من الدول المختارة لم تدخل منطقة الإستقلال أبدا، بل اقتربت الصين لوحدها في فترة الستينات فقط منها دون أن تدخلها، واستطاع العراق لوحده أن يحقق إنجازا جيدا في تقليل هذه النسبة وتنويع مصادر تعامله التجاري مع الخارج إذ اتجهت النسبة نحو الانخفاض من عقد إلى آخر، كما أن مصر كانت الأكثر قربا من منطقة الإستقلال طيلة العقود السابقة مجتمعة مقارنة بالدول الأخرى في حين أن كوريا هي الأكثر بعدا عنها، وبخاصة وأن تعاملها يكاد يتركز على ٧٥٪ منه مع كل من اليابان وأمريكا، رغم أنها بدأت في السنوات الأخيرة تنافس في أسواق الدول النامية نفسها وبدأ تعاملها التجاري معها يزداد بشكل ملحوظ.

الدولة	نسب التركز الجغرافي للتجارة الخارجية			
	الخمسينات	الستينات	السبعينات	الثمانينات
النسب ٪				
العراق	٥٢,٤	٤٠,٥	٣٨,٦	٣٦,٥
مصر	٣٤	٣٣,٨	٣٦,١	٣٧,٢
كوريا الجنوبية	٥٨,٩	٦٧,٤	٥٥,٦	٤٩,٨
الصين	٤٤,٣	٣٠,٧	٤٣,٩	٤٣,١
النسبة إلى المعدل المعتمد ٪				
العراق	١٧٤,٧	١٣٥	١٢٨,٧	١٢١,٧
مصر	١١٣,٣	١١٢,٧	١٢٠,٣	١٢٤
كوريا الجنوبية	١٩٦,٣	٢٢٤,٧	١٨٥,٣	١٦٦
الصين	١٤٧,٧	١٠٢,٣	١٤٦,٣	١٤٣,٧

المصدر I.M.F.: *Direction of Trade Statistics Year Book* – لسنوات مختلفة.

د) مؤشر التركز السلعي للصادرات:

إن إعتماد تصدير دولة ما على سلعة واحدة، خاصة إذا كانت مادة أولية، يؤدي إلى إرتباطه الشديد بالسوق الدولية، فيتأثر بشدة إرتفاع أو إنخفاض أسعارها، كما يتأثر بإرتفاع الطلب عليها أو انخفاضه من الدول الأخرى. وبالتالي فإن تنويع الصادرات يعد من أهم السبل لتحقيق الإستقلالية.

وعليه سيتم اعطاء وزن ٦٠ ٪ لهذا المؤشر في حالة وجود سلعة واحدة تشكل أكثر من ٥٠ ٪ من صادرات الدولة، ووزن ٥٠ ٪ في حالة وجود سلعتين، و ٤٠ ٪ في حالة الإعتماد على مجموعة سلع أولية أو سلعة مصنعة واحدة، و ٣٠ ٪ في حالة الإعتماد على مجموعة سلع مصنعة. وبالنتيجة النهائية ستكون القيمة الحدية الفاصلة بين الإستقلال والتبعية هي ٢٥ ٪ كمؤشر موحد وهي مستخرجة من معدل للدول نصف الصناعية في نهاية الثمانينات.

ويبين الجدول التالي التطورات الحاصلة في البلدان المختارة خلال فترة الدراسة.

الدولة	نسب التُركز السلعي للصادرات			
	الخمسينات	الستينات	السبعينات	الثمانينات
النسب ٪				
العراق	٦١,٢	٦٠,٨	٦٢,٧	٤٣,٣
مصر	٥٠,٣	٣٨,٧	٢٧,٩	٣٠,٦
كوريا الجنوبية	٢٣,٨	٢٢,٣	١٨,٤	١١,٦
الصين	١٦,٦	١٤,٧	١٢,٣	١٤,٣
النسبة إلى المعدل المعتمد ٪				
العراق	٢٤٤,٨	٢٤٣,٢	٢٥٠,٨	١٧٣,٢
مصر	٢٠١,٢	١٥٤,٨	١١١,٦	١٢٢,٤
كوريا الجنوبية	٩٥,٢	٨٩,٢	٧٣,٦	٤٦,٤
الصين	٦٦,٤	٥٨,٨	٤٩,٢	٥٧,٢

المصدر: I.M.F.: *I.F.S.* - World Bank: *World Tables* لسنوات عديدة.

إن كلاً من كوريا الجنوبية والصين كانتا تعتمدان على تصدير السلع الأولية في الخمسينات والستينات، ثم إنتقلتا إلى تصدير السلع المصنعة في العقدين الأخيرين، ومن أهمها الملبوسات وبعض الالكترونيات وغيرها؛ في حين أن هيكل الصادرات في العراق ومصر كان شديد التركز على سلعة واحدة، كالنفط في العراق والقطن في مصر، ثم القطن والنفط في السبعينات والثمانينات. وبالتالي كانت نتائج المؤشر الموحد منخفضة في الصين وكوريا ومرتفعة في العراق ومصر؛ كما أنها أكثر ارتفاعا في العراق لإعتماده شبه التام على تصدير النفط، في حين يلاحظ أن كوريا قد حققت إنجازا متقدما بإتجاه المعدل نحو الانخفاض مع مرور الزمن، كما أن إنخفاض المعدل في العراق في الثمانينات كان نتيجة ظروف خارجية، تمثلت بالحرب العراقية الايرانية التي قللت من إمكانية تصدير النفط إلى الخارج، وبالتالي لم تكن نتيجة سياسة متعمدة في ذلك.

٣- مؤشر الدين الخارجي:

تنشأ الحاجة إلى الإستدانة من الخارج نتيجة وجود عدم توازن عام في الإقتصاد، أي لوجود إختلال داخلي وآخر خارجي، يتمثل الداخلي في عدم تطابق الإدخار والإستثمار

المحليين، في حين يتأصل الخارجي في إختلال ميزان الحساب الجاري، وعدم تطابق قيمة الصادرات مع قيمة الإستيرادات.

وشهدت معظم البلدان النامية تزايدا ملحوظا في الفجوتين الداخلية والخارجية حتم إعتمادها على الخارج في تمويل إستثماراتها من جهة، وتسديد ثمن إستيراداتها المختلفة من جهة ثانية، مما يعني زيادة حجم دينها الخارجي الذي تفاقم في العقد الثمانيني بشكل حاد. وزاد من حدته التغير الحاصل في هيكله وشروطه بالشكل الذي أوقع البلدان النامية في فخ لا تستطيع الخروج منه بسهولة، مع فقدانها لإستقلالها الذي ضحت من أجله بالكثير(٣٤).

ومن مراجعة البيانات الخاصة بالدول النامية الأكثر مديونية في العالم في العام ١٩٧٠، والتي تفاقمت ديونها الخارجية فيما بعد بشكل فلكي، تبين أن نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي ناتجها المحلي كانت تزيد على ١٥ ٪، وكذلك لنسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات. وعليه سيتم إعتماد هذه النسبة لتقرير الحد الفاصل بين التبعية والإستقلال وفقا لهذا المؤشر. ويعكس الجدول التالي التطورات الحاصلة في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول المختارة.

الدولة	نسب الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي			
	الخمسينات	الستينات	السبعينات	الثمانينات
النسب ٪				
العراق				٦٨,٥
مصر			٦٢,٤	٨٦,٦
كوريا الجنوبية			٤٣,٩	٣٢,٥
الصين			١	٨,١
النسبة إلى المعدل المعتمد ٪				
العراق				٤٥٦,٧
مصر			٤١٦	٥٧٧,٣
كوريا الجنوبية			٢٩٢,٧	٢١٦,٧
الصين			٦,٧.	٥٤

المصدر: World Bank: *World Debt Tables*, 1980 and 1990.

وفي الحقيقة فإن هذه الدول لم تكن تعاني من مشكلة المديونية خلال الخمسينات والستينات، كما لا تتوفر معلومات دقيقة عنها، فالعراق لم تشكل المديونية أي مشكلة له بسبب ضخامة موارده النفطية، وكذلك الصين التي لم تظهر مديونيتها إلا في نهاية السبعينات إبان تطبيق سياسة الانفتاح، واستطاعت مصر أن تغطي العجز الداخلي والخارجي بالسحب من إحتياطياتها من الأرصدة الاسترلينية وذلك لغاية نهاية الخمسينات، كما كان لتأميم قناة السويس والمصارف أثر في تقليل حجم المديونية في الستينات ولكن المديونية بدأت بالتفاقم منذ تطبيق سياسة الانفتاح واضطرارها إلى إعادة جدولة ديونها حسب شروط البنك الدولي، أما كوريا فقد حصلت على مساعدة كثيرة من أمريكا في الخمسينات ومن اليابان في الستينات، كما أنها من الدول التي حظيت بالاهتمام من قبل المنظمات الدولية والدول الرأسمالية بحيث لم تكن المديونية مشكلة كبيرة لها في عقدي الخمسينات والستينات.

٤- مؤشر الأمن الغذائي:

سيتم افتراض أن البلد الذي يعتمد على الخارج بنسبة ١٥ ٪ في توفير سلعه الغذائية يعتبر تابعا، أي ستُعتمد هذه النسبة كحد فاصل بين التبعية والإستقلال، وهي النسبة المتحققة في معظم الدول المتقدمة (كمعدل) في نهاية الثمانينات.

ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الحيوية التي تعمق الإستقلالية أو تدهورها إذ أن عدم استطاعة الدولة توفير غذائها بنسبة مرتفعة سيدفعها إلى اللجوء إلى الدول المتقدمة المنتجة لهذه السلع والتي ستعمل على إستغلال هذه الفرصة لربط هذه الدولة بمصلحتها واستنزاف مواردها وفائضها الإقتصادي كما أنه قد يؤثر على الإستقلال السياسي أيضا. ومن هنا تسعى كل الدول إلى أن تكتفي ذاتيا في هذا المجال.

ويعكس الجدول التالي التطور الحاصل في نسبة الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية في الدول المختارة. ويتضح من هذا الجدول أن كلا من العراق وكوريا اتجهتا من منطقة الإستقلال نحو منطقة التبعية خلال العقدين الأخيرين، في حين بقيت الصين في منطقة الإستقلال طيلة الفترة المدروسة وهو إنجاز كبير بالنسبة لبلد مكتظ بالسكان، في حين تراجعت النسبة المتحققة في مصر عما كانت عليه في الخمسينات، وتجدر الإشارة إلى أن كل الدول المختارة هي زراعية في الأساس أي تتوفر فيها كل مقومات تطور الإنتاج الزراعي وتنوعه من أراضي خصبة إلى مياه وافرة ومناخ ملائم، وبالتالي فإن السياسات المتبعة فيها لم تكن فعالة في تحقيق الإنجاز المطلوب في هذا المجال الحيوي.

الدولة	نسب الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية			
	الخمسينات	الستينات	السبعينات	الثمانينات
النسب ٪				
العراق	٨٥	٧٩	٧٣	٤٩,٥
مصر	٨٧,٦	٨١	٧٣	٧٦
كوريا الجنوبية	٩٣,٣	٨٧	٦٤,٥	٤٣,٩
الصين	٩٨	٩٨	٩٨	٩٥
النسبة إلى المعدل المعتمد ٪				
العراق	١٠٠	٩٢,٩	٨٥,٩	٥٨,٢
مصر	١٠٣,١	٩٥,٣	٨٥,٩	٧٩,٤
كوريا الجنوبية	١٠٩,٨	١٠٢,٤	٧٥,٩	٥٠,٥
الصين	١١٥,٣	١١٥,٣	١١٥,٣	١١١,٨

المصدر: بالنسبة للعراق، تقارير قسم الاحصاء، وزارة الزراعة والري لسنوات مختلفة.
بالنسبة لمصر، البنك الأهلي المصري: النشرة الإقتصادية لسنوات مختلفة؛
وصندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة
بالنسبة لكوريا، I.M.F.: *Recent Economic Development - Korea,* 1991
بالنسبة للصين، E.I.U.: *Quarterly Economic Review of China; Annual Supplement* لسنوات مختلفة.

٥ – مؤشرات مدى التبعية الصناعية:

سيتم إعتماد مؤشر دلالة بأخذ نسبة الإستيرادات الإستثمارية إلى إجمالي الإستثمار المتحقق في الدولة، وستعتمد نسبة ١٥ ٪ كحد فاصل بين التبعية والإستقلال، وهي النسبة السائدة في الدول الصناعية المتقدمة في العام ١٩٨٧. ويمكن تعزيزه بمؤشر نسبة الإستيرادات الإستثمارية إلى إجمالي الإستيرادات في الدولة، للدلالة على مدى الإعتماد على الخارج في توفير السلع الإستثمارية الضرورية للتطور الصناعي، إلى جانب مؤشر نسبة المستلزمات المستوردة إلى إجمالي المستلزمات في القطاع الصناعي، إضافة إلى مدى الإعتماد على المشاريع الجاهزة ورأس المال الأجنبي في عملية التنمية، والتي تعكس قوة التعامل مع الشركات متعدية الجنسية الذي يعرض الدولة إلى الإنزلاق في متاهات التبعية، إذ تعد هذه الشركات من الوسائل التي إستخدمتها الدول المتقدمة للتأثير

في إقتصاديات البلدان النامية وإستنزاف مواردها المختلفة؛ كما أنها من أهم أشكال تدويل الإنتاج والتسويق والتمويل والتي يمكن من خلالها ربط البلدان النامية بالدول المتقدمة.

وبالنظر إلى صعوبة توفير معلومات وبيانات كافية حول هذه المؤشرات للبلدان المختارة سيتم إعتماد المؤشر الأول للدلالة على مدى التبعية الصناعية. وهو ما يعكسه الجدول التالي:

الدولة	نسب الإستيرادات الإستثمارية إلى إجمالي الإستثمار			
	الخمسينات	الستينات	السبعينات	الثمانينات
النسب ٪				
العراق	٦١	٤٥	٣٢,٥	٢٦,٤
مصر	٢٧,٨	٢٣,٥	٢٣,٩	٢٦,٨
كوريا الجنوبية	١٣	٢٣,٣	٣٠,٥	٣٤,٢
الصين	٤,١	١,٠	٠,٧	٢٠,٠
النسبة إلى المعدل المعتمد ٪				
العراق	٤٠٦,٧	٣٠٠	٢١٦,٧	١٧٦
مصر	١٦٥,٣	١٥٦,٧	١٥٩,٣	١٧٨,٧
كوريا الجنوبية	٨٦,٧	١٥٥,٣	٢٠٣,٣	٢٢٨
الصين	٢٧,٣	٦,٧	٤,٧	١٣٣,٣

المصدر: بالنسبة للعراق، وزارة التخطيط: المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة، ود. محمد سلمان حسن: التطور الإقتصادى في العراق، بيروت، المكتبة المصرية، ١٩٦٦)
بالنسبة لمصر، البنك الأهلي المصري، مصدر سبق ذكره؛
وصندوق النقد العربي وآخرون، مصدر سبق ذكره
بالنسبة لكوريا، UNCTAD: *International Trade Statistics, Year Book.* and I.M.F.: *I.F.S.*, 1990 and 1991
بالنسبة للصين، World Bank: *Report No. - CHA* , pp. -
World Bank: *Report No. 8440- CHA* 1990. pp. 160-161

ويعكس إتجاه النسبة نحو الإنخفاض في كل من العراق ومصر كبَر حجم الإستثمارات المتحققة، مع إرتفاع نسبة الإستيرادات الإستهلاكية مقارنة بالإستيرادات الأخرى الإستثمارية خاصة. في حين إتجهت نحو الإرتفاع في كوريا الجنوبية في ظل

تطبيق إستراتيجية تعزيز الصادرات، وما تستلزمه من سلع إستثمارية لا يمكن توفيرها محليا لإنتاج سلع لها قدرة على التنافس في السوق الدولية. كما بدأت هذه النسبة ترتفع في الصين بعد تطبيق سياسة الإنفتاح والتوجه نحو تعزيز الصادرات.

مؤشر موحد لدرجة الإستقلال

ولاستخراج مؤشر موحد لمؤشرات الإستقلال سيتم إعطاء الأوزان التالية لكل مؤشر، حسب أهميته في التأثير في مدى تبعية البلد إلى الخارج:

٢٠ ٪ لمؤشر الفجوة الداخلية،

٣٠ ٪ لمؤشر الفجوة الخارجية

(٥ ٪ للإنكشاف التجاري، ٥ ٪ لنسبة الصادرات/الإستيرادات، ١٠ ٪ للتوزيع الجغرافي للصادرات والإستيرادات، ١٠ ٪ للتوزيع السلعي للصادرات).

٢٠ ٪ لمؤشر الدين الخارجي

٢٠ ٪ لمؤشر الأمن الغذائي

١٠ ٪ لمؤشر إعتماد الصناعة على الخارج

الدولة والمؤشر	الخمسينات	الستينات	السبعينات	الثمانينات
العراق				
الفجوة الداخلية	٢٠	٢٠	٢٠	١١,٦
الإنكشاف التجاري	٢,٣	٢,٦	١,٩	٢,٣
الصادرات/الإستيرادات	٥	٥	٥	٥
توزيع التجارة الجغرافي	٥,٧	٧,٤	٧,٨	٨,٢
توزيع الصادرات السلعي	٤,١	٤,١	٤	٥,٨
الدين الخارجي	٢٠	٢٠	٢٠	٤,٤
الأمن الغذائي	٢٠	١٨,٦	١٧,٢	٩,٩
التبعية الصناعية	٢,٤	٣,٣	٤,٦	٥,٧
المجموع النهائي	٧٩,٥	٨١	٨٠,٥	٥٢,٩
مصر				
الفجوة الداخلية	١٧,٨	١٥,٤	١٠,٨	١٠,٤
الإنكشاف التجاري	٤,٢	٣,٩	٣,٢	٢,٦
الصادرات/الإستيرادات	٤,٩	٤,٧	٤,٠	٢,١
توزيع التجارة الجغرافي	٨,٨	٨,٩	٨,٣	٨,١
توزيع الصادرات السلعي	٥	٦,٤	٩,٠	٨,٢
الدين الخارجي	٢٠	٢٠	٤,٨	٣,٥
الأمن الغذائي	١٩,٤	١٩,١	١٧,٢	١٧,٩
التبعية الصناعية	٥,٤	٦,٤	٩,٣	٥,٦
المجموع النهائي	٨٥,٥	٨٤,٨	٦٣,٦	٥٨,٤

تابع ...

الدولة والمؤشر	الخمسينات	الستينات	السبعينات	الثمانينات
كوريا الجنوبية				
الفجوة الداخلية	٣,٠	٨,٦	١٥,٥	٢٠,٠
الإنكشاف التجاري	٥,٠	٥,٠	٢,٦	٢,١
الصادرات/الإستيرادات	٠,٦	١,٧	٤,٤	٥,٠
توزيع التجارة الجغرافي	٥,١	٤,٤	٥,٤	٦,٠
توزيع الصادرات السلعي	١٠	١٠	١٠	١٠
الدين الخارجي	٢,٠	٢,٠	٦,٨	٩,٢
الأمن الغذائي	٢٠	٢٠	١٢,٩	٨,٦
التبعية الصناعية	١٠	٦,٤	٤,٩	٤,٣
المجموع النهائي	٥٥,٧	٥٨,١	٦٢,٥	٦٥,٢
الصين				
الفجوة الداخلية	١٩,٢	٢٠	٢٠	١٩,٨
الإنكشاف التجاري	٥	٥	٥	٥
الصادرات/الإستيرادات	٥	٥	٥	٥
توزيع التجارة الجغرافي	٦,٨	٩,٨	٦,٨	٧,٠
توزيع الصادرات السلعي	١٠	١٠	١٠	١٠
الدين الخارجي	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الأمن الغذائي	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
التبعية الصناعية	١٠	١٠	١٠	٧,٥
المجموع النهائي	٩٦	٩٩,٨	٩٦,٨	٩٤,٣

ويتضح أن العراق إستطاع التقدم بتحقيق الإستقلال في التنمية في عقدي السبعينات والستينات وكان أفضل وضع له هو عقد الستينات، في حين كان للحرب أثر كبير في تحجيم هذا الإندفاع في الإستقلالية في الثمانينات. أما مصر فكانت الخمسينات أفضل عقودها، بدأت بعدها بالتراجع النسبي في الستينات ثم الحاد في السبعينات والثمانينات، إرتباطا بالانفتاح الإقتصادي من جهة، وتحجيم دور الدولة في الشؤون الإقتصادية من جهة أخرى. وإستطاعت كوريا أن تتقدم بتؤدة خلال العقود الماضية إرتباطا بإستقرار السياسات المتبعة، وفعالية تدخل الدولة فيها. وتعد الصين أفضل الدول في إنجازها المستقل، والناجم أساسا من طبيعة الفلسفة الإجتماعية للسلطة الحاكمة فيها، وكبر حجمها مقارنة بالدول المختارة الأخرى، وكانت السبعينات أفضل عقودها، وتراجعت نسبيا بعدها بعد إنفتاحها على العالم الخارجي.

الاستنتاجات: المؤشر العام لإستقلالية التنمية ومدى الإعتماد على الذات

ولأجل استخراج مؤشر موحد لكل المحاور التي تمت دراستها سيتم افتراض الأوزان التالية لكل محور:

مؤشر الإمكانية ٤٠ ٪

مؤشر التأهيل ٢٠ ٪

مؤشر الإستقلال ٤٠ ٪

المحاور	الخمسينات	الستينات	السبعينات	الثمانينات
العراق				
مؤشرات الإمكانية	٢٣,٦	٢٣,٦	٢٣,٦	٢٣,٦
مؤشرات التأهيل	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١
مؤشرات الإستقلال	٣١,٨	٣٢,٤	٣٢,٢	٢١,٢
المجموع النهائي	٦٤,٥	٦٥,١	٦٤,٩	٥٣,٩
مصر				
مؤشرات الإمكانية	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤
مؤشرات التأهيل	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢
مؤشرات الإستقلال	٣٤,٢	٣٣,٩	٢٥,٤	٢٣,٤
المجموع النهائي	٦٧,٨	٦٧,٥	٥٩,٠	٥٧,٠
كوريا الجنوبية				
مؤشرات الإمكانية	١٧,٢	١٧,٢	١٧,٢	١٧,٢
مؤشرات التأهيل	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦
مؤشرات الإستقلال	٢٢,٣	٢٣,٢	٢٥,٠	٢٦,١
المجموع النهائي	٥٢,١	٥٣,٠	٥٤,٨	٥٥,٩
الصين				
مؤشرات الإمكانية	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
مؤشرات التأهيل	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢
مؤشرات الإستقلال	٣٨,٤	٣٩,٩	٣٨,٧	٣٧,٧
المجموع النهائي	٨٣,٦	٨٥,١	٨٣,٩	٨٢,٩

ويعكس الجدول السابق النتائج النهائية للدول المختارة وعلى إفتراض أن مؤشرات الإستقلال هي نتائج تعكس تفاعل كل من مؤشرات الإمكانية والتأهيل. لذا سيتم إفتراض ثبات هذين المحورين طيلة العقود المدروسة، مع تغيير النتائج لمؤشرات الإستقلال، وهو ما تفرضه البيانات المتاحة أيضا.

ومن خلال هذا الجدول يمكن إستنتاج ما يأتي:

١- أن للحجم دورا فعالا في تحقيق الإستقلال التنموي؛ فالبلد الأكبر مساحة وسكانا وموارداً أكثر قدرة على إنجاز التنمية المستقلة والتقدم في مسيرتها من البلد الصغير. لذا فإن التكامل الإقتصادي والتوحد بين مجموعة معينة من البلدان النامية التي تتوفر فيها عناصر مشتركة مساعدة للتوحيد، يتيح لها مجالا أوسع لتحقيق التنمية المستقلة، ومن هنا ستكون البلدان العربية أكثر قدرة على إنجاز هذا الهدف الحيوي بتكاملها وتوحدها الإقتصادي مقارنة بقدرة كل بلد منها على إنفراد.

٢- أن للدولة دورا فعالا وحاسما في تحقيق التنمية المستقلة من خلال سياساتها الإقتصادية المختلفة. وهنا فإن إختيار الوسائل والإستراتيجيات الملائمة مع نمط الموارد المتاحة والمنسجمة مع طبيعة المجتمع وخلفيته الحضاوية ومستوى تقدمه، يساعد على إنجاز هذا الهدف بوقت أقصر وبتكاليف أقل؛ مع ضرورة إستقرار السياسات المتبعة لفترة معينة تتيح إمكانية ظهور نتائجها وتقويمها فيما بعد، على أن تكون هذه السياسات علمية ودقيقة. وأثبتت تجارب البلدان المختارة جميعا أهمية دور الدولة في تحقيق الإستقلال التنموي، والتي إختلفت في مدى تقدمها في الإستمرار في هذا الإنجاز حسب إختلاف كفاءة وفعالية السياسات المتخذة. كما أثبتت تجربة كوريا الجنوبية فعالية دور الدولة غير المستند على أساس إيديولوجي، بل المستند على أساس إقتصادي موضوعي، مع الأخذ بعين الإعتبار تحقيق العدالة الإجتماعية، وفسح المجال للمشاركة الديموقراطية التي تعد من ضرورات إستمرار التنمية المستقلة، وهي ما إفتقدته معظم الدول المختارة بدرجات مختلفة.

٣- أن الإنفتاح الإقتصادي على الخارج يعمل على تقليص نسبة الإنجاز في مجال الإستقلال التنموي. فالبلدان التي إعتمدت الحذر في علاقاتها مع الدول الرأسمالية المتقدمة في بداية مراحل تنميتها حققت إنجازا متقدما من الإستقلال. ولكن تغير سياساتها الإقتصادية وإنتهاجها لسياسة الإنفتاح الإقتصادي، أدى إلى تدهور هذا الإنجاز؛ وهو ما حصل في كل من مصر والعراق والصين. كما أن عدم إستقرار السياسات المتبعة في كل من العراق ومصر أدى إلى التراجع في تحقيق هذا الهدف الحيوي.

٤- أن الظروف والإمكانات التي وفرتها الدول المتقدمة الرأسمالية، لكوريا الجنوبية لعبت دورا واضحا في نجاح تجربتها التنموية، بالإضافة إلى دور الدولة الفعال،

وإستقرار السياسات المتبعة، إضافة إلى عنصر المنافسة مع مستوى الإنجاز المتحقق في الجزء الشمالي من شبه الجزيرة الكورية. ولم يكن للإستثمار الأجنبي إلا دور محدود في الإسهام في التطور الإقتصادي في كوريا، وهو عكس ما يحاول الإقتصاديون في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إثباته من دراساتهم وأبحاثهم حول هذه التجربة.

٥- أن إستهداف تحقيق الإستقلال التنموي غير كاف لوحده دون أن يسند بإشراك افراد المجتمع كافة في إتخاذ القرارات وتنفيذها، بما ينسجم وإيمانهم بها. أي أن للديموقراطية أثرا واضحا في إنجاز الإستقلال أو إعاقته. وقد أثبتت تجارب الدول ذات الحكم الدكتاتوري الإنفرادي فشلها في إنجاز الإستقلال التنموي والتقدم فيه، رغم أنه هدفها المعلن الأول والذي ضحت من أجله بالكثير.

٦- أن النظام السياسي في الصين إستطاع تحقيق إنجاز مشهود في مجال التنمية المستقلة، وهو نظام قائم على أساس ومبادئ إشتراكية، حُوِّرت بالشكل الذي ينسجم وطبيعة المجتمع وخلفيته الحضارية وهيكل سكانه وموارده. وتمكن هذا البلد من الإعتماد، وبشكل كبير، على نفسه، دون أن يكون للعوامل الخارجية دور ملحوظ في تقدمه وتطوره. ورغم أن تدخل الدولة نبع من أسس إيديولوجية، حدت من مستوى الديمقراطية المتاحة للأفراد، إلا أنه كان فعالا في كثير من الأحيان. ورغم الإنفتاح على الخارج في الثمانينات، إلا أنه كان محدودا في أثره على الإنجاز التنموي المستقل، بسبب تحجيمه وتنظيمه بما يتفق وأسس النظام السياسي للصين. ويبقى النموذج الصيني نموذجا يحتذى به في مجال الإعتماد على النفس، خاصة في حالة توفر المقومات الأخرى من موارد وحجم.

الهوامش والمصادر

(١) ب. باران: الإقتصاد السياسي للتنمية. ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة، دار القلم، ١٩٦٧، الفصل الخامس.

(٢) راجع في ذلك، بوب ساتكليف: "الإمبريالية والتصنيع في العالم الثالث"، ص ٣٠-٥٩.
ب. بانتيك: "الإمبريالية ونمو الرأسمالية الهندية"، ص ٥٩-٦٧.
ج. فرانك: "تطور التخلف"، ص ١٠٢-١١٩.
والمنشورة ضمن كتاب، الامبريالية وقضايا التطور الإقتصادي في البلدان المتخلفة. ترجمة عصام الخفاجي، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٤. وكذلك:
G. Plama: "Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a methodology for the analysis of concrete situations of underdevelopment ?" in, P. Streeten (Ed): *Recent Issues in World Development*. (Oxford, Pergman Press, 1981), pp. 400-414. &
S. Lall: "Is Dependence a useful concept in analysing underdevelopment", in, N. Uphoffe: *The Political Economy of Development*. (Berckely, University of California Press, 1973) pp. 203 - 211.

(٣) راجع بشكل خاص، نادر فرجاني (محرر): بحوث ومناقشات ندوة " التنمية المستقلة في الوطن العربي"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧) وسيشار إليها بالندوة.
وعادل حسين، الإقتصاد المصري من الإستقلال إلى التبعية، (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، جـ ١، الفصل الخامس.
وابراهيم سعد الدين وآخرون: صور المستقبل العربي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٤٧-١٦٥.

(٤) راجع، إسماعيل صبري عبد الله: "التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهّل"، ص ٢٥-٥٦.
ويوسف صايغ: " نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي"، ص ٩٠٧-٩٣٠. من بحوث الندوة.

(٥) راجع، رمزي زكي: " نموذج التنمية الهندي بين تناقضات النمو الرأسمالي وطموحات الإستقلال الإقتصادي والإعتماد على الذات " من بحوث الندوة، ص ٢١٩-٢٥٩.

(٦) راجع مناقشة عبد المنعم السيد علي لورقة عادل حسين في الندوة، ص ٤٧٥-٤٧٦.

(٧) م. رحمان: "تعبئة الإعتماد على الذات" في أنريك أوتيزا: الإعتماد على الذات كإستراتيجية بديلة للتنمية. ترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥) ص ٦٥-٨٧.

(٨) أوتيزا: "الإعتماد الجماعي على الذات إستراتيجية بديلة للتنمية"، في المرجع السابق نفسه، ص ١٨-٢٠.

(٩) سمير أمين: ما بعد الرأسمالية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٨٨، ص ٢٤-٢٥.

(١٠) جورج قرم: "العالم الثالث في النظام الإقتصادي العالمي مع إشارة إلى الواقع العربي"، في سعيد النجار (محرر): الإعتماد المتبادل والتكامل الإقتصادي والواقع العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠) ص ٧٨-٧٩.

(١١) I. Adelman and C. Morris: *Society Politics and Economic Development: A Quantitative Approach.* (Baltimore, John Hopkins University press, 1967). pp. -17, 265-267. 9

(١٢) H. Chenery and M. Syrguin: *Patterns of Development 1950-1970*, London, Oxford University press, 1975, pp. 6-22.

(١٣) UNRISD: *Contents and Measurement of Socio-Economic Development*, Geneva : 1970) p 63

(١٤) نادر فرجاني: هدر الإمكانية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠. الفصل الثالث.

(١٥) يوسف صايغ: مقررات التنمية الإقتصادية. (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥). ص ٥٨-٦٣.

(١٦) إبراهيم العيسوي: قياس التبعية في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩). ص ٥٨-٦٣.

(١٧) علي نصار: إستشراف مستقبل الوطن العربي : إطار النمذجة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧).

(١٨) محمد هشام خواجكية: "تجربة التنمية الإقتصادية من منطلق الإستقلال والتبعية في المملكة العربية السعودية". من بحوث الندوة، ص ٥٤٧-٥٩٤.

(١٩) World Bank: *World Development Report, 1989.* (N.Y., Oxford Univ. press 1989). p. 164.

(٢٠) راجع في ذلك:
الجهاز المركزي للاحصاء: المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة، و *E.I.U.*، التقرير الصادر في العام ١٩٨٩.

(٢١) الأمم المتحدة، الإسكوا: مسح وتحليل إقتصادي للتنمية الفعلية والمحتملة لكوامن المعادن الصناعيـة فـي منطقـة الإســكوا. ١٩٨٣، ص ٤٣-٤٧؛ ٥٧، ٨٤-٨٦، ١٤٧-١٥٣. و *E.I.U.* التقرير الصادر في العام ١٩٨٩، ص ٢٧-٣٠.

(٢٢) *E.I.U.*، التقرير الصادر في العام ١٩٨٧، ص ٢٤-٢٨.

(٢٣) راجع في ذلك، *E.I.U.*، التقرير الصادر في العام ١٩٨٧، ص ٢٨-٣٢. و
T. J. Hughes and D. Lvard: *The Economic Development of Communist China*. (London, Oxford University press, 1961) pp. 3-20.

(٢٤) *E.I.U.*، مصدر سبق ذكره، ص ٢-٤.

(٢٥) خير الدين حسيب وآخرون: مستقبل الأمة العربية التحديات والخيارات. (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٥٣.

(٢٦) P. Hasan and D. Rao. *Korea*. (Baltimore, Hohn hopkins University Press, 1979), p. 91.

(٢٧) E.I.U., *Op. cit.*, pp. 10-11.

(٢٨) راجع في ذلك، جواد هاشم وآخرون: تقييم النمو الإقتصادي في العـراق ١٩٥٠-١٩٧٠ (بغداد: وزارة التخطيط) جـ ١.
ووزارة التخطيط: تقييم تطور الإقتصاد العراقي (بغداد، وزارة التخطيط، ١٩٨٤).

(٢٩) صندوق النقد العربي وآخرون: التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٠.

(٣٠) راجع، الجهاز المركزي للاحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات المذكورة.

(٣١) راجع في ذلك:
يوسف صايغ: إقتصادات العالم العربي. (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤). جـ ٢، ص ٤٦-٥٥.
وجلال أمين: "محاولة لتفسير تحول الإقتصاد المصري من الإستقلال إلى التبعية" من بحوث المؤتمر العلمي السنوي السادس للإقتصاديين. (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤). ص ٤٢٢-٤٢٦. و
World Bank: *Report No. 7447 - EGT*, 1990, p.5.

(٣٢) راجع في ذلك:
World Bank: *Report No. ٧7920 Ko. 11989*, pp. 1-3.
Korea Exchange Bank: *The Korean Economy*, 1983, pp. 2-8.
I. June Kum: "Imported Inflation and The Development of the korean Economy". in, S. Griffirn: *World Prices and Development*. (London, Gower publishing Co. 1985). pp. 169-196.

U.N.: *Year Book of National Accounts Statistics*, 1964 - 77.
I.M.F.: *I.F.S.* 1990 Year Book and September 19991, p. 326.

(٣٣) راجع في ذلك:

World Bank: *Report No. 7483- CHA*, 1989, pp. 1-15.

EIU: *China 1987*. pp. 14-18.

William. W. Holtter: *Chinas Gross National Product and Social Accounts 1950-1967*,. (Illinois, The free press, 1958). pp. 2-6.

World Bank: *China - Country Economic Memorandum Between Plan and Market*, 1990. pp. 145-146.

(٣٤) راجع:

رمزي زكي: حوار حول الديون والإستقلال (القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٨٦) ص ٢٣-٢٨.

ورمزي زكي: بحوث في ديون مصر الخارجية (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٥) ص ٣٤-٣٥.

من أخبار الجمعية

واصل مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية نشاطهما، وتابعا القرارات التي أشير إليها في العدد السابق من "بحوث إقتصادية عربية". وفيما يلي ملخص لأهم لتطورات في مجالات النشاط المختلفة للجمعية.

المؤتمر العلمي الثالث

بدأت الإستعدادات لعقد المؤتمر العلمي الثالث حول "الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة". ونظرا لعدم التمكن من عقده في الموعد المبدئي المشار إليه في العدد السابق في الدار البيضاء، فقد جرت دراسة إختيار موعد ومكان بديلين. وتجري محاولة عقده في مدينة تونس في الربع الثاني من ١٩٩٥. وفي حالة تعذر توفير الترتيبات اللازمة، فسوف تدرس إمكانية عقده في إحدى مدن المشرق العربي. ومن المعلوم أنه سوف يجري عقد هذا المؤتمر بالتوازي مع الإجتماع الدوري للجمعية العامة للجمعية.

البحوث والندوات

جرى عقد ندوة مصغرة في بيروت في أوائل ١٩٩٤ حول ورقة عمل أولية أعدها الدكتور يوسف صايغ بعنوان "نحو تحريك الفكر القومي التقدمي العربي في مواجهة التحديات الراهنة". وإتفق على أن يجري تبادل الملاحظات بشأنها، وإجراء مناقشة حول صياغة ثانية لها، تمهيدا للخروج ببرنامج بحثي تتولاه الجمعية في هذا المجال.

مطبوعات الجمعية

بدأت الجمعية في إصدار كراسات البحوث الصادرة عن أنشطتها المختلفة. وصدرت من السلسلة الخاصة بالتنمية البشرية الكراسة الخاصة بالجلسة الأولى من جلسات المؤتمر العلمي الثاني، وهي:

"التنمية البشرية: المفهوم – القياس – الدلالة" للدكتور إسماعيل صبري عبد الله

ويجري الإعداد لإصدار الكراسة الثانية في هذه السلسلة، وكذلك أولى كراسات الدراسات الخاصة ببحث "العرب في عالم متغير".

في ذمة الله

فقدت الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية واحدا من مؤسسيها، ومن أبرز الإقتصاديين العرب، هو المغفور له الدكتور حكمت النشاشيبي. وإذ تنعيه المجلة إلى العالم العربي، تضع زهرة من صنع يديه وفكره في شكل مقال كان قد أرسله إلى المجلة في أوائل ١٩٩٢، ولم يمهله القدر ليصوغه في صياغته النهائية. ولعل القراء يجدون بين سطور هذا المقال ما يمكن أن يعتبر وصية منه، من أجل النهوض بالقطاع

المصرفي الذي بذل حياته في العمل فيه وتطويره. تغمد الله فقيدنا الكريم برحمته، وأسكنه فسيح جناته.

عضوية الجمعية

تلقت الجمعية عددا من الترشيحات لعضويتها، تم قبول تسعة منها، ليرتفع عدد الأعضاء إلى ١٠٨، وذلك بإنضمام السادة التالية أسماؤهم:

١٠١ – رضا قويعة	تونس
١٠٢ – زهرة قاسم	السعودية
١٠٣ – محمود منصور عبد الفتاح	مصر
١٠٤ – باسل البستتني	الأردن
١٠٥ – سمير رضوان	جنيف
١٠٦ – نجيب عيسى	لبنان
١٠٧ – إبراهيم عويس	الولايات المتحدة
١٠٨ – هبة نصار	مصر

قواعد النشر فى مجلة " بحوث اقتصادية عربية "

١- أن يكون البحث اضافة علمية ، نظرية أو تطبيقية ، فى أحد الموضوعات التى تشغل الفكر الاقتصادى السائد ، أو تتعلق بالتطورات المحلية أو العربية أو الدولية.

٢- ألا يكون البحث قد سبق نشره . ويرجى ارفاق اقرار بذلك وبالاستعداد لانتظار تسلم الرأى بشأن النشر وفقا للبند (٨) .

٣- ألا يتجاوز حجم البحث ٥٠ صفحة بحجم (الكوارتو) .

٤- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها فى إعداد ونشر البحوث والدراسات العلمية بما فى ذلك التقديم للبحث بتعريف لأهدافه والمنهجية المتبعة ، وتنسيق أقسامه لسهولة الرجوع إليها ، والتوثيق الكامل للمراجع والجداول واعداد الرسوم البيانية بصورة تيسر تصويرها للطباعة وادراج خاتمة تتضمن خلاصة ما توصل إليه البحث .

٥- يجرى النشر بإحدى اللغات العربية أو الانجليزية أو الفرنسية . وفى حالة النشر بإحدى اللغتين الأجنبيتين يرجى ارفاق ملخص باللغة العربية . أما البحوث باللغة العربية فيرفق بها ملخص بإحدى اللغتين الأجنبيتين ، على ألا يتجاوز الملخص (٢٠٠) مائتى كلمة .

٦- يشار في خطاب توجيه البحث إلى الصفة الحالية للباحث التى يفضل جعلها فى هامش بالصفحة الأولى على ألا يتضمنها البحث ذاته ضمانا لحيادية التحكيم . كما يرجى ارسال عنوان التخاطب حتى يتم نشره تسهيلا لتخاطب القراء مباشرة مع الباحث عند الاقتضاء وذلك لإثراء الحوار الفكرى .

٧- تخضع البحوث المقدمة إلى التحكيم من قبل محكمين من قرناء الباحث ، مع ملاحظة أن التحكيم لا يتعرض للاختلاف فى وجهات النظر ، بل يقتصر على علاقة موضوع البحث ومدى التجديد الذى أتى به . وقد ينتهى إلى ملاحظات تبلغ للباحث للنظر فيها .

٨- يخطر الباحث بتاريخ تسلم رئاسة التحرير للبحث ، ثم بالرأى بالنسبة للنشر خلال ستة أسابيع من ذلك التاريخ .

٩- هذا وقد قرر مجلس إدارة الجمعية فى اجتماعه السابع الذى عقد فى ٥،٤ / ١٩٩٣/٨ ، منح مكافأة رمزية عن الاسهام بمقال فى المجلة مقدراها (٣٠٠) ثلاثمائة دولار أمريكى .

قسيمة اشتراك

الاسم والشهرة .....

العنوان .....

أرغب في الاشتراك في مجلة «بحوث اقتصادية عربية»، وارسل طيه شيكاً بقيمة .....

الاشتراك السنوي للعددين: للأفراد داخل الوطن العربي: ١٥ دولاراً ـ خارج الوطن العربي: ٢٠ دولاراً.

للمؤسسات داخل الوطن العربي: ٢٠ دولاراً ـ خارج الوطن العربي: ٣٠ دولاراً

يمنح أعضاء الجمعية خصماً مقداره ٢٥٪، عملاً بالمادة (١٠) من اللائحة الداخلية، ويمنح الأعضاء المنتسبون خصماً ٥٠٪

ترسل قيمة الاشتراك على العنوان التالي: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

رئيس تحرير مجلة «بحوث اقتصادية عربية»

٣٩ شارع الدقي ـ الدور الخامس

ص.ب.: ٤٣ الأورمان ـ الجيزة

القاهرة ـ جمهورية مصر العربية.

Subscription Form

Name: .....

Address .....

Please enter my subscription to «Arab Economic Journal», Enclosed a bankers Cheque of .....

Annual Subscription: for individuals,in Arab Countries: 15 $ - Others: 20 $

for institutions in Arab Countries: 20 $ - Others: 30 $

All Subscriptions to be addressed to:

Arab society for Economic Research,

39 Dokki Street, Fifth floor

P.O. Box 43 Orman, Giza

Cairo, Egypt